البحث التطبيقي

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

عنوان البحث باللغة العربية	الإطار التشريعي وأثره علي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلي مصر
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	The Legislative Framework and its Impact on Foreign Direct Investment Flows to Egypt
إعداد	رشا أمين محمد عبد الحميد
إشراف	أ.د/ أحمد رشاد الشربيني أستاذ الاقتصاد المساعد ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير المهني

"التخطيط للتنمية المستدامة"

2021/2020

ملخص البحث التطبيقى

تهدف هذه الدراسة إلى بحث وتحليل أثر التشريعات الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة التشريعات الجديدة التي تم إقرارها لتهيئة مناخ الاستثمار في مصر, وذلك من أجل الوصول إلى أفضل الطرق لجذب الاستثمار. ولقد استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على: هل هناك علاقة بين التشريعات الاقتصادية وتدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى مصر؟ والتشريعات الاقتصادية ودورها المتنامي في تهيئة مناخ الاستثمار، وبفرض أن هناك علاقة وثيقة بين تيسير الإجراءات من خلال التشريعات، وبين تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى مصر. وذلك من خلال تحليل مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، وأهم التشريعات التي استحدثت أو تم تعديلها ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، ومدي تأثير هذه التشريعات علي جذب الاستثمارات الأجنبية وعلي تحسن الاقتصاد المصري، وأهم محددات جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في مصر، ويبدأ نطاق هذه الدراسة منذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الأول (1991-2003) وتطوراته مرورا بثورة 25 يناير 2011، والتي شهدت مصر خلالها تدهوراً شديداً في الأوضاع الاقتصادية بسبب عدم الاستقرار السياسي، ومن ثم عمدت ثورة الثلاثين من يونيو عام 2013 إلى محاولة تصحيح هذه الأوضاع وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار، إلى أن ينتهي بعام 2018م وهو أقصى ما تستطيع الدراسة الوصول إليه نظرا لعدم توافر البيانات للسنوات التأليه له.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن قانون الاستثمار الحالى جعل الهيئة العامة للاستثمار هي الجهة المخولة قانوناً لإجراء كل المعاملات المتعلقة بالاستثمار، كما وفر العديد من الطرق الجديدة لحل نزاعات الاستثمار، والإصلاحات الإجرائية التي تساهم في القضاء على الروتين والإجراءات الحكومية، وذلك من أجل تحقيق تكافؤ الفرص والشفافية، وتم توفير الخيارات المتعددة للمستثمرين منها تيسير إجراءات التسجيل، وإصدار الموافقات على التراخيص، وتقليل الوقت اللازم من أجل إصدار تراخيص الاستثمار والحصول على خدمات المرافق وشراء الأراضي، ومن تلك الخيارات للمستثمرين إجراءات الاستثمار الحصول على التمويل ومن هذا المنطلق تم وضع أساس تشريعي قوي لتنمية ونمو قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة عن طرق تعزيز الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية:

التشريعات الاقتصادية, الاستثمار, الاستثمار الأجنبي المباشر, قانون الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

Abstract

This study aims to research and analyse the impact of economic legislation on attracting foreign investments, especially the new legislation that has been approved to create an investment climate in Egypt, in order to reach the best chronic ways to attract investment. The study tried to shed light on whether there is a relationship between economic legislation and the flow of domestic and foreign investments into Egypt. The study sheds some light on economic legislation and its growing role in creating an investment climate, assuming that there is a close relationship between facilitating procedures through legislation, and the flow of local and foreign investments into Egypt. This is done by analysing the stages of the economic reform program in Egypt, the most important legislations that have been created or amended within the economic reform program, the extent of the impact of these legislations on attracting foreign investments and improving the Egyptian economy, and the most important determinants of attracting local and foreign investments in Egypt. The scope of this study begins with the first economic reform program (1991-2003) and its developments through the January 25, 2011 revolution, during which Egypt witnessed a severe deterioration in economic conditions due to political instability. An attractive climate for investment, until it ends in 2018, which is the maximum that the study can reach due to the lack of data for the following years.

The study reached a set of results, the most important of which are: The new investment law provides many new ways to resolve investment disputes, and procedural reforms that contribute to eliminating red tape and government procedures. In order to achieve equal opportunities and transparency. The new law provided that multiple options were provided to investors in order to facilitate registration procedures and issue approvals for licenses. The recent administrative reform facilitates investment procedures, and then reduces the times required to issue investment licenses, obtain utility services, and purchase land, and among those options Investors investment procedures Obtaining financing as a strong legislative basis has been laid for the development and growth of the medium and small enterprises sector by means of enhancing financial inclusion.

Keywords:

Legislative, investment, foreign direct investment, investment law.

1) مقدمة:

أصبح جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى مصر ظاهرة هامة وضرورية خلال السنوات الأخيرة بصفة خاصة نظراً لأن حل مشاكل الاقتصاد المصري وتحقيق النمو الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا من خلال عدة عناصر منها جذب رأس المال المحلي والأجنبي بشتى السبل ومنحه المزايا والتيسيرات والإعفاءات التي تشجعه على التدفق، ولتحقيق هذا الهدف اهتمت الحكومة بتهيئة المناخ العام والأطر التشريعية والتنظيمية وإعداد البنية الأساسية، وبعد أن كان القانون يحدد بعض المجالات للاستثمار[1]، تم بالتدريج فتح كل المجالات والقطاعات تقريبا أمامه ليعمل دون قيود مع استثنائه من الخضوع لكثير من التشريعات والقواعد[2]، هذا فضلا عن السعي "لتسويق" الاقتصاد المصري في كثير من المحافل والمنتديات الدولية ولدي كثير من المنظمات الدولية ومكاتب الخبرة التي تروج لحرية الاستثمارات الأجنبية والشركات دولية النشاط.

لذا يلاحظ الاهتمام المبالغ فيه بالتقارير الصادرة عن مؤسسات التقييم الدولية وشركات الاستثمار مثل موديز وستاندرد آند بورز وفيتش ومعهد التمويل الدولي وكذا مؤسسات البنك الدولي والأمم المتحدة وغيرها من الجهات التي تصدر بشكل دوري تقارير عن كثير من دول العالم ومناخ الاستثمار فيها وتوضح مدى ما تتمتع به كل دولة من جدارة ائتمانية في الأجلين القصير والطويل ومدي استقرار أوضاعها السياسية والاقتصادية ومدي انفتاحها على العالم الخارجي، ويلاحظ أن هذا الاهتمام من جانب الحكومة في مصر قد تزايد في السنوات الأخيرة لتحسين ترتيب وعودة جدارتها الائتمانية.

وفي ظل هذا الاهتمام اتجهت الحكومة إلى تعديل البيئة التشريعية الاقتصادية باعتبار أن مصر تمثل سوقا واسعة ومركزا إقليميا واستراتيجيا هاما، وقد شهدت السنوات السابقة تحقق كثير من الأهداف في سبيل الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بمبلغ ١٢مليار دولار عام 2016, طلب الصندوق من مصر اتخاذ بعض الإجراءات الهيكلية لإصلاح منظومة الصناعة والاستثمار، من خلال اعتماد عدة قوانين لتطوير البيئة الاستثمارية، منها تحرير سعر الصرف، و إصدار قانون جديد للاستثمار، وقانون التراخيص الصناعية الجديد، بما يضمن إلغاء التراخيص الصناعية باستثناء الصناعات التي تؤثر على المصالح العامة الحيوية وتحديث الخريطة الاستثمارية لتشمل كافة المعلومات عن المناطق الواعدة لجذب المزيد من الاستثمارات والترويج للمشروعات في مصر، بالإضافة إلى وضع خطة عمل لتحسين نظام تشجيع الصادرات والحد من العوائق التجارية والجمركية مع تبسيط إجراءات الإفلاس والتصفية وفقًا لأفضل المعايير الدولية المتبعة.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع وهو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر من أجل النهوض بالاقتصاد المصري وخاصة بعد الظروف التي واجهت مصر منذ عام 2011م انتهاء بجائحة كورونا التي غزت العالم وأثرت على اقتصادات جميع الدول, وجدت الباحثة أنه من الأهمية دراسة الإطار التشريعي وأثره علي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلي مصر الأمر الذي يكسب هذا البحث أهمية كبيرة.

---

[1] نص عليها القانون رقم 43 لسنة 1974.

[2] حصر قانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 المجالات التي تسري عليها أحكامه، ثم أجاز لمجلس الوزراء إضافة مجالات أخرى "تتطلبها حاجة البلاد".

2) مشكلة البحث:

تأتي إشكالية هذه الدراسة من أن أثر التشريعات الاقتصادية على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية يتقيد بالعديد من العوامل في ظل تحديات كبيرة تواجهها دول العالم ككل، ومحاولات الحكومة المصرية المستمرة لتبني خطط تنموية التي تهدف إلى تنفيذ حزمة من الإصلاحات الهيكلية لدعم القطاعات الإنتاجية، خاصة أنشطة الصناعة والتصدير، والتي تُسهم في إصلاح مناخ الاستثمار وجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية لجني ثمار برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

من هنا يأتي موضوع هذه الدراسة في محاولة لتحليل أثر التشريعات الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية وبيان أثرها على الاقتصاد المصري.

3) هدف/ أهداف البحث.

تهدف هذه الدراسة إلى بحث وتحليل أثر التشريعات الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة التشريعات الجديدة التي تم إقرارها لتهيئة مناخ الاستثمار في مصر, وذلك من أجل الوصول إلى أفضل الطرق المزمنة لجذب الاستثمار

4) أهمية البحث.

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى عدة اعتبارات منها:

1. تلقى الدراسة بعض الضوء على التشريعات الاقتصادية ودورها المتنامي في تهيئة مناخ الاستثمار، وبفرض أن هناك علاقة وثيقة بين تيسير الإجراءات من خلال التشريعات، وبين تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى مصر.
2. كما تأتي أهمية هذه الدراسة كونها محاولة لتقييم فعالية التشريعات الاقتصادية في مصر وبيان أثرها على زيادة معدل تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومدى الحاجة إلى تشريعات جديدة.
3. إن أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في مصر، فأصبحت كفاءة النظام الاقتصادي للدولة تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة.

5) منهجية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الاستفادة من المنهج الوصفي التحليلي، لاعتباره أفضل المناهج العلمية الحديثة للعلوم والدراسات القانونية التي تصف وتفسر الوضع الراهن وكذلك التحليل والتفسير والربط بين المؤثرات والمتغيرات، حيث يتم وصف الظواهر والمشاكل العلمية المختلفة، وحل المشكلات والتساؤلات التي تقع في دائرة البحث.

6) فروض وتساؤلات البحث

أ- فروض الدراسة:

تحاول الدراسة التثبت من مدى صحة فرض رئيسي، وآخر فرعي على النحو التالي:

- أن هناك ارتباط وثيق بين تيسير الإجراءات الاستثمارية بتعديل التشريعات الاقتصادية– وبين تزايد أو تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية الى مصر .

ب- تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي، وهو:

- **هل هناك علاقة بين التشريعات الاقتصادية وتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر؟**

ويتفرع عن هذا السؤال فيما يخص الدراسة، الأسئلة الفرعية التالية:

1. تزاحم القوانين التي تحكم الاستثمار وتعدد الجهات المختصة بالاستثمار والمستثمرين قبل صدور قانون الاستثمار؟
2. ما مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر؟
3. ما هي أهم التشريعات التي استحدثت أو تم تعديلها ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي؟
4. مدي تأثير هذه التشريعات علي جذب الاستثمارات الأجنبية وعلي تحسن الاقتصاد المصري؟
5. ما أهم محددات جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في مصر؟

7) حدود البحث:

أ- النطاق الزماني للدراسة:

يتمثل النطاق الزمانى للدارسه فى الفتره (1991- 2019) وهى الفتره التى شهدت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الأول و ثورة 25 يناير 2011، والتي شهدت مصر خلالها تدهوراً شديداً في الأوضاع الاقتصادية بسبب عدم الاستقرار السياسي، ومن ثم عمدت ثورة الثلاثين من يونيو عام 2013 إلى محاولة تصحيح هذه الأوضاع وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار، إلى أن ينتهي بعام 2019م وهو أقصى ما تستطيع الدراسة الوصول إليه.

ب- النطاق المكاني للدراسة:

النطاق المكاني لتلك الدراسة هو جمهورية مصر العربية, حيث يتم دراسة التشريعات التي أقرها المشرع المصري من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر.

8) الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

حسان خضر، عيسى محمد الغزالي: **الاستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف وقضايا**، (الكويت، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2004).

ركزت هذه الدراسة على أن الاستثمار الأجنبي لعب دور مهم في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية لا سيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيره في حجم التدفقات الاستثمارية. وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهى: الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية فضلا عن تحرير نظم التجارة والاستثمار و زيادة مساهمة هذه الدول

في التكامل الاقتصادي العالمي وقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له. ومع نشوء شبكة عالميه من الروابط المتعددة زادت حركة التجارة بشدة كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد للاستفادة من

الفورات الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة، كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر انه قيام شركة بالاستثمار في مشروعات خارج حدود الوطن وذلك بهدف التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويمكن ان يتخذ الاستثمار اشكالا عديده مثل انشاء مشروع جديد – او تملك منشأه قائمه بالفعل او من خلال عمليات الدمج.

الدراسة الثانية:

د. عماري عمار: **نظريات الاستثمار الأجنبي**، (الجزائر: جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011)

تناولت هذه الدراسة محددات ونظريات الاستثمار الأجنبي، وتقييم كل منها ببيان مميزاتها والانتقادات التي وجهت إليها.

وخلصت الدراسة إلى أنه من الصعب تحديد النظرية الأمثل للاستثمار الأجنبي المباشر، لأنّ ذلك يتطلب درجة عالية من التحفظ والحذر لتجنب الوقوع في خطأ التعميم، وكذا تعدد المتغيرات المؤثرة على قرار الاستثمار الأجنبي، سواء المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات أو بالدولة الأم أو بالدولة المضيفة، وصعوبة تطبيق كل ما هو نظري في الواقع.

الدراسة الثالثة:

د. حسين محمد مصلح محمد: **التطور التشريعي للاستثمار في مصر وأثره على جذب الاستثمار**، (طنطا: جامعة طنطا، 2012)

تناولت هذه الدراسة ماهية الاستثمار, محددات جذب الاستثمار في مصر، و أهمية التطور التشريعي للاستثمار في مصر.

وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها أن تكون الهيئة العامة للاستثمار هي المخولة قانونا لإجراء كل المعاملات المتعلقة بالاستثمار اعتبارا من التأسيس حتى بدء التشغيل والمراحل اللاحقة، وعلى الحكومة أن تعمل على تحسين البنية الأساسية كتوسيع الطرق في المناطق الريفية والتوسيع في الطاقة الكهربائية إلى مختلف المناطق المصرية وتطوير الأداء للطاقة الكهربائية والعمل على إيجاد مصادر بديلة للطاقة كالغاز والطاقة الشمسية والرياح باعتبار الكهرباء من أهم مقومات نجاح الاستثمار.

الدراسة الرابعة:

د. معاوية احمد حسين: **الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، (السعودية: جامعة ظفار، كلية التجارة وأدراه الاعمال، 2014).

تتلخص هذه الدراسة في ان دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2005 وهناك زيادة ملحوظة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها وذلك في ضوء تنامي الثقة بالتطلعات المستقبلية لاقتصاديات الخليج وتقليص العوائق التي كانت تقف في وجه الاستثمار إلى جانب التحسن في السياسات الاقتصادية والتشريعات ذات العلاقة وعلى الرغم من ذلك فإن حجم هذه التدفقات لاستثمارية ما زال محدودا إذا ما قورن بحجم اقتصاديات دول الخليج أو بحجم الاستثمار المتجه إلى الأسواق الناشئة الأخرى الأمر الذي قد يتطلب بذل المزيد من الجهود لتشجيع الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي لما لذلك من تأثير على النمو والتكامل الاقتصادي في هذه الدول نظرا لوفرة رؤوس الأموال في دول مجلس التعاون بفضل ارتفاع أسعار النفط فإن هذه الدول ليست في حاجة ماسة إلى رؤوس أموال أجنبية للاستثمار فيها بل تحتاج إلى نوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل فيه المستثمرون الأجانب

كناقل للتكنولوجيا الجديدة الخبرات الإدارية خدمات التوزيع ومعلومات بشأن الأسواق الخارجية إذا رغبت دول المجلس في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن الأدلة التجريبية سواء كانت دراسات الاقتصاد القياسي أو مسوح المستثمرين تشير إلى حاجتها لتحسين البني التحتية تبسيط القوانين

والتشريعات تعزيز مناخ الأعمال والاستثمار تقوية استقرار الاقتصاد الكلي وإنشاء مناطق صناعية حرة تتمتع بالحرية الاقتصادية وتسهل فيها ممارسة الأعمال لجذب شركات أكثر والدخول في تكامل إقليمي أوسع.

الدراسة الخامسة:

ساهرة حسين زين الثعلبي، وسكنه جهيه فرج الثعلبي: **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة** (1989–2013)، (البصرة: مركز دراسات البصرة والخليج العربي، 2015).

تناولت هذه الدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر لمعرفة الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستقطابه ورفع حجم تدفقاته اللازمة لتنمية اقتصادها الوطني، فهدفت الدراسة إلى تحديد مدى فائدة وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة وتقويم أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الناتج الوطني الإجمالي في دولة قطر خلال المدة (1989–2013).

وخلصت الدراسة إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً مؤثراً في النمو الاقتصادي (الناتج الوطني الإجمالي) وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، وأوصت الدراسة بالاهتمام المتواصل في دعم قطاع التجارة الخارجية وخاصة قطاع التصدير وذلك لاستقطاب أكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك دعم الصناعات التصديرية ذات الكثافة العمالية، فهو يؤدي بدوره إلى زيادة الطاقة التصديرية ويوفر فرص العمل للمواطنين كما أنه يقلل من الاستيراد.

الدراسة السادسة:

د. صلاح زين الدين: **دور القانون في تحسين مناخ الاستثمار في مصر لجذب الاستثمارات الألمانية المباشرة** (29 – 30)، (طنطا، كلية الحقوق، 2015).

ركزت هذه الدراسة على أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور إيجابي في التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك لسد فجوة المدخرات والاستثمار وفجوة التجارة الخارجية وقد أدرك صانعو السياسة الاقتصادية في مصر مدى أهمية و ضرورة تحسين مناخ الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وذلك من أجل النهوض بالاقتصاد المصري في ظروف اقتصادية جيوستراتيجية معقدة تمثل منعطف تاريخي تتكالب فيه تهديدات من قوى خارجية وداخلية بهدف تقويض الدولة المصرية والغاء الدور الحضاري لمصر الذى يمثل القوة الناعمة التي تحفظ الأمن والسلام والاستقرار على كافة المستويات الوطنية والاقليمية وفى مصر هناك توجهات حكومية لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع اقبال الاستثمارات الأجنبية، ولأجل ذلك تبذل جهود مخلصة لترتيب البنية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال واتخاذ خطوات جادة وحاسمة لتحسين المؤشرات الاقتصادية من رفع لمعدلات النمو والاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيض عجز الموازنة ومعدلات الفقر والبطالة والتضخم عن طريق اتباع استراتيجية تنمية مستدامة.

الدراسة السابعة:

خالد عبد الحميد، حسانين عبد الحميد: قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (1990 – 2015)، في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (مصر، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، العدد1، 2017).

تتناول هذه الدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر حيث ان لاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الاقتصادية الهامة والمتداولة بشكلٍ كبير في الآونة الأخيرة حيث تتسابق الدول النامية وخاصةً مصر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها إذ يعتبر من أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي حيث يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع القاعدة الاستثمارية في البلد المُضيف وكذلك المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة ومساهمته في نقل وتوطين التكنولوجيا

الحديثة والتعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق مما يؤدي إلى اكتساب العمالة الوطنية لمهارة أعلى وخبرة أكبر كما أن تدفق الاستثمار إلى الدول النامية يساعد في التغلب على الفجوة المحلية بين الادخار والاستثمار وهذه هي مشكلة مصر الحالية، لذلك يجب السعي دائما لجذب الاستثمار الأجنبي إليها من خلال تهيئة المناخ المناسب الذي يحفز على الاستثمار الأجنبي وتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي.

الدراسة الثامنة:

ايناس فهمى حسين: **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر**(1980 – 2015)، (الاردن، 2018).

تتناول الدراسة تطور مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط ليشمل انتقال النقود من دوله لأخرى ولكن ليشمل أيضا خليطا من الاصول المالية والأصول غير المادية كالتكنولوجيا والقدرات الإدارية والمهارات ويعتبر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هدفا وسيطا– يعمل صانعو السياسات الاقتصادية – في الدول النامية خاصة على تحقيقه؛ كوسيلة فعالة لاستحداث الوظائف ونقل التكنولوجيا، وتحسين المهارات؛ مما يعمل على تصحيح اختلالات أسواق العمل و بناء قدرات إنتاجية جديدة بما يحقق الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية من نمو ورفاهيه ويعاني سوق العمل المصري من اختلالات عديدة أهمها الاختلال بين العرض والطلب من العمل سواء في العدد أو لمهارات والاختلال بين قطاعات التشغيل السلعية والخدمية وكذلك الاختلال النوعي بين الذكور والإناث إلى جانب الاختلال بين الأجور والإنتاجية (المركز المصري للدراسات الاقتصادية

2009 لتردي معدلات وتعد معدلات البطالة المرتفعة انعكاسا الاستثمار والنمو الاقتصادي وعلى ذلك فإن استهداف خفض البطالة وزيادة معدلات التشغيل والإنتاجية هو أمر وثيق الصلة بسياسات حفز الاستثمارات المحلية والأجنبية وتسعى الحكومة المصرية في إطار استراتيجية التنمية المستدامة 2030 إلى دعم اقتصاد يتميز بالتنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة، إلى جانب توفير فرص عمل لائق ومنتج وذلك باستهداف خفض معدل البطالة استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر (2015 – 2030).

الدراسة التاسعة:

د. إكرام احمد السيد عبد الرحمن: **دراسة تحليليه لتأثير الاقتصاد الإصلاح في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الزراعة المصري**، (الجيزة: معهد البحوث الاقتصادية الزراعية، مركز البحوث الزراعية، 2019).

تتلخص هذه الدراسة في أن مصر تمتلك قاعدة موارد طبيعية وحجم سوق كبير مؤهل لأن يكون أحد المتلقين الرئيسيين للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا وهو بالفعل أحد أكبر المتلقين ثلاث دول أفريقية رائدة تتلقى باستمرار الاستثمار الأجنبي المباشر في العقد الماضي ومع ذلك اجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص إلى الزراعة صغير مقارنة بقاعدة الموارد والاحتياجات المحتملة فإن انخفضت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الزراعي في مصر من .68٪ خلال عام 1982 إلى 3.37٪ خلال 2016/2017 وهو ما انعكس سلبا على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي من 19.9٪ خلال عام 1982 إلى 11.6٪ خلال عام 2017/2016. يهدف هذا البحث في إبراز أثر الإصلاح الاقتصادي على جذب الأجانب المباشر الاستثمار في قطاع الزراعة المصري ودراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الزراعي في مصر خلال الفترة (1990– 2016) والمعروفة باسم الإصلاحات الاقتصادية يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج الاقتصاد القياسي في تحديد العلاقة يوظف البحث الوقت الثانوي البيانات المتسلسلة التي امتدت (1990 – 2016).

الدراسة العاشرة:

د. أحمد رجب عبد الخالق: تطور التشريع الاستثماري في مصر وأثره في جذب الاستثمار المباشر، **في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،** (القاهرة: مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 74، ديسمبر 2020)

تناولت هذه الدراسة التطور التشريعي لقوانين الاستثمار في مصر، ومدى تأثير هذا التطور على المنظومة الاستثمارية ككل، ومدى تدخل الظروف السياسية والاجتماعية في تكوين تلك السياسة التشريعية.

وخلصت الدراسة إلى أن معظم مراحل تطور السياسة التشريعية الاستثمارية في مصر تأثرت في مجملها بالظروف الاجتماعية للدولة، وأن مصر تعمل بجد لتعديل تشريعاتها الاستثمارية لتوفير أكبر قدر من التيسيرات والضمانات والحوافز من أجل جذب المزيد من المستثمرين الأجانب.

الدراسة الحادية عشر:

Blomström, Magnus. "Foreign investment and productive efficiency: the case of Mexico." The Journal of Industrial Economics (1986): 97-110.

تبحث هذه الورقة في ما إذا كان الأداء النسبي للشركات داخل الصناعات التحويلية المكسيكية يختلف بشكل منهجي مع وجود الفروع الأجنبية. كما يحلل كيف يؤثر الدخول الأجنبي على الهيكل التكنولوجي في صناعات البلد المضيف. تشير النتائج إلى أن الوجود الأجنبي في صناعة ما يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بالكفاءة الهيكلية و يرتبط الدخول الأجنبي بالتغيرات الهيكلية فقط في الجزء "الحديث" من الصناعات. تم العثور على أهم مصدر للكفاءة غير المباشرة في الضغط التنافسي الذي تسببه الشركات الأجنبية.

الدراسة الثانية عشر:

Djankov, Simeon, and Bernard Hoekman. "Foreign investment and productivity growth in Czech enterprises." The World Bank Economic Review 14, no. 1 (2000): 49-64.

تستخدم هذه المقالة بيانات على مستوى الشركات في جمهورية التشيك لتوضيح أنه خلال الفترة 1992-1996 كان للاستثمار الأجنبي تأثير إيجابي متوقع على نمو إنتاجية العامل الإجمالي للشركات المتلقية. هذه النتيجة قوية لتصحيح تحيز العينة الذي ينشأ لأن الشركات الأجنبية تميل إلى الاستثمار في الشركات التي تكون إنتاجيتها الأولية أعلى من المتوسط. يبدو أن المشاريع المشتركة والاستثمار الأجنبي المباشر لهما تأثير سلبي غير مباشر على الشركات التي ليس لديها شراكات أجنبية. ومع ذلك ، مع الاستثمار الأجنبي المباشر وحده ، يصبح حجم التداعيات أصغر بكثير ويفقد أهميته. هذه النتيجة ، بالاقتران مع حقيقة أن المشاريع المشتركة والاستثمار الأجنبي المباشر يمثلان حصة كبيرة من إجمالي الإنتاج في العديد من الصناعات ، تشير إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من البحث لتحديد مدى انتشار المعرفة من الشركات التي لها روابط أجنبية بتلك التي تفعل ذلك.

الدراسة الثالثة عشر:

Mold, Andrew. "Foreign Direct Investment for Development: Maximizing Benefits, Minimizing Costs." (2003): 580-582.

لا يركز التقرير فقط على الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية. كما أنه يعالج المخاوف بشأن العيوب المحتملة للاقتصادات المضيفة ، الاقتصادية وغير الاقتصادية. في حين يمكن القول إن العديد من العيوب ، المشار إليها باسم "التكاليف" في هذا التقرير ، تعكس أوجه القصور في السياسات المحلية للبلدان المضيفة ، قد تظهر تحديات مهمة عندما يتعذر معالجة أوجه

القصور هذه بسهولة. تشمل العيوب المحتملة تدهور ميزان المدفوعات مع إعادة الأرباح إلى الوطن (وإن كان يقابلها في كثير من الأحيان الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد) ، والافتقار إلى الروابط الإيجابية مع المجتمعات المحلية ، والأثر البيئي الضار المحتمل للاستثمار الأجنبي المباشر ، لا سيما في الصناعات الاستخراجية والثقيلة ، والاضطرابات الاجتماعية للتسويق التجاري المتسارع في البلدان الأقل نمواً ، وتأثير ذلك على المنافسة في الأسواق الوطنية. علاوة على ذلك ، ترى بعض سلطات البلدان المضيفة أن الاعتماد المتزايد على الشركات العاملة دوليًا يمثل فقدانًا للسيادة السياسية. وحتى بعض الفوائد المتوقعة قد يتبين أنها بعيدة المنال ، على سبيل المثال ، إذا كان الاقتصاد المضيف ، في حالته الحالية من التنمية الاقتصادية ، غير قادر على الاستفادة من التقنيات أو المعرفة الفنية المنقولة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسة الرابعة عشر:

Agosin, Manuel R., and Roberto Machado. "Foreign investment in developing countries: does it crowd in domestic investment?" Oxford Development Studies 33, no. 2 (2005): 149-162.

تقيِّم هذه الورقة إلى أي مدى يزاحم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في البلدان النامية الاستثمار المحلي أو يزاحمه. جوهر الورقة هو تطوير نموذج نظري للاستثمار يتضمن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديره واختباره مع بيانات لوحة للفترة 1971-2000 والعقود الثلاثة المعنية. يتم تشغيل النموذج في 12 دولة في كل من المناطق النامية الثلاث (إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية). وتشير النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر، في جميع المناطق النامية الثلاث، قد ترك الاستثمار المحلي في أحسن الأحوال دون تغيير، وأن هناك عدة فترات فرعية لمناطق معينة يحل فيها الاستثمار الأجنبي المباشر محل الاستثمار المحلي، على وجه الخصوص، يبدو أن هناك مزاحمة للاستثمار المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية، إذا كانت هذه النتائج صحيحة في الواقع ، فإنها تشير إلى الحاجة إلى سياسات تجعل الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر فعالية في تعزيز الاستثمار المحلي في البلدان النامية. والخلاصة هي أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي ليست دائماً مواتية بأي حال من الأحوال ، وأن السياسات التبسيطية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر من غير المرجح أن تكون هي الأمثل ، وقبل كل شيء ، يجب إيلاء مزيد من الاهتمام للسياسات الاقتصادية التي تعزز المكون المحلي للاستثمار الإجمالي.

الدراسة الخامسة عشر:

Forte, Rosa, and Rui Moura. "The effects of foreign direct investment on the host country's economic growth: theory and empirical evidence." The Singapore Economic Review 58, no. 03 (2013): 1350017.

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على النمو الاقتصادي للبلد المضيف من خلال عدة قنوات. من الناحية التجريبية ، تعتبر مجموعة متنوعة من الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يولد نموًا اقتصاديًا لكن البعض الآخر يخلص إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر للآثار السلبية. من خلال مراجعة الأدبيات النظرية والتجريبية الموجودة ، نعتزم إلقاء الضوء على التفسيرات الرئيسية للنتائج المختلطة. الاستنتاج الرئيسي هو أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي تعتمد على الظروف المحلية للبلد المضيف (مثل رأس المال البشري ، والظروف الاقتصادية والتكنولوجية ، ودرجة انفتاح اقتصادها).

وبالتالي، فإن حكومات البلدان المضيفة لها دور رئيسي في تهيئة الظروف التي تسمح برفع الآثار الإيجابية أو للحد من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف.

الدراسة السادسة عشر:

UNCTAD: **Investment Policy Review in Egypt**, 2019

ركز هذا التقرير على المرحلة الانتقالية التي تمر بها مصر مع محاولاتها لتحقيق التكيف الاقتصادي وهو ما أدى إلى نجاحها في إعادة تثبيت عملتها داخليًا وخارجيًا، وانخفض التضخم إلى مستوى متدني بالتزامن مع ارتفاع معدلات النمو السنوية، مما جعل من مصر استثمارًا جذابًا في غرب آسيا وشمال إفريقيا، وتزايدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للجهود المبذولة في تحسين البيئة الاستثمارية.

وخلص التقرير إلى أن الحكومة المصرية قد قطعت خطوات عملاقة في هذا العقد نحو إنعاش الاقتصاد والأعمال، هذا، بالإضافة إلى التحسينات في مناخ الاستثمار ، وهذا يتطلب استمرارها في إزالة العوائق أمام التجارة وتعزيز الصادرات وتطوير أسواق تصدير جديدة. وتحسين الكفاءة التجارية والنقل ، وتبسيط الإجراءات الجمركية وتحسين أنظمة ومعايير مراقبة الجودة الوطنية.

الدراسة السابعة عشر:

Rahmonov, Toshmurza, Xaliknazar Kurbanbayevich Kalimbetov, Zina Akilbekovna Baymuratova, and Baxitjan Abdulgaziyevich Sarsenbayev. "Foreign Direct Investment: Importance For The Development Of The Country's Economy." Solid State Technology 63, no. 6 (2020): 9804-9812.

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية لأي بلد ويصبح آلية للنمو الاقتصادي. تبحث هذه المقالة في العوامل التي تحدد الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان مختارة. وفقًا لإحصاءات البنك الدولي ، تمت دراسة مجموعة البيانات من 2000 إلى 2018. يعتمد النموذج التجريبي المختار على نظريات الاستثمار الأجنبي والبحث التجريبي حول هذا الموضوع. نظرًا لتوافر البيانات ، تم تقسيم البلدان المختارة إلى 4 مجموعات (الاقتصادات المتقدمة ، والبلدان النامية ، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ، والبلدان منخفضة الدخل). تظهر نتائج الدراسة أن الانفتاح التجاري عامل مهم لتدفق الاستثمار المباشر في بلدان مختارة. الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر ينمو معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة الإعالة العمرية ، المدخرات المحلية الإجمالية ، الانفتاح التجاري ، التضخم ، معدل الفائدة الحقيقي.

الدراسة الثامنة عشر:

Maries Louis, and others: **Foreign Direct Investment in Egypt, Investment Strategies in Emerging Markets,**

تناولت هذه الدراسة بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والقضايا المؤثرة على المؤسسات والسياسات خاصة فيما يتعلق بالحجم والتوزيع القطاعي والإقليمي للفروع الأجنبية. وهذا ما يسمح بتتبع خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

وخلصت الدراسة إلى محاولة تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر التي تقدمًا كبيرًا على مدار الفترة الأخيرة الماضية في جذب المزيد من الاستثمارات وتطوير التشريعات لتهيئة بيئة مناسبة للاستثمار.

9) القسم الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للعلاقة بين الإطار التشريعي والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(1-1)المفاهيم الأساسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

حظي مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير في العقدين الأخيرين لما يوفره من مزايا ومنافع اقتصادية كبيرة سواء بالنسبة للدول المستثمرة أو الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي على حد سواء.

وعموماً يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المواضيع الحديثة نسبيا، فيجمع معظم الاقتصاديين على الدور الكبير الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمارات في تطوير القدرات الإنتاجية للبلدان، ونتيجة للآثار الايجابية لهذا النوع من الاستثمار فتقوم الدول المضيفة بتوفير كل الإمكانيات بهدف تشجيع أكبر الشركات العالمية على الاستثمار في أراضيها، كما تعمل جاهدة على تهيئة الظروف المناسبة كإلغاء الضرائب الجمركية وتسهيل مختلف الصعوبات الإدارية التي تساعد على زيادة إقبال المستثمرين الأجانب، وتكون الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية معتمدة على حجم تلك الاستثمارات وسرعة تدفقها وعلى مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو المتوازن للقطاعات والأنشطة المختلفة، فضلا عن مدى استعدادها للمساهمة في خلق جيل من الفنيين والإداريين المحليين القادرين على التعامل مع التقنيات المتقدمة مما يسهم في رفع قدرة الاقتصاد وخلق قاعدة إنتاجية ذاتية في المستقبل 1.

المفاهيم الأساسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تواجه الدول النامية عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية وبيئية في سبيل تحقيق إستراتيجية تنموية، من شأنها أن تخرجها من دائرة التخلف، وتحقق تنميتها المستدامة، عمدت كثير من الدول النامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي إليها، علاوة على أن استمرار تدفقها إلى الدول النامية يتوقف على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد، وينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وعلى حركة الاستثمارات واتجاهاته، وتشمل الأوضاع والظروف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.

ويعرف الاستثمار الأجنبي بأنه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إقامة مشروعات استثمارية في اقتصاد بلد ما من قبل مؤسسة أو شركة قائمة في اقتصاد بلد آخر، فيأخذ الاستثمار الأجنبي شكل إقامة شركة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، وتمثل الشركة فروعاً للإنتاج أو للتسويق أو للبيع أو لأي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، وتتوزع أنشطتها على عدد من الدول الأجنبية2.

وبمعنى آخر فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي تقوم فيه مؤسسة أجنبية بتأسيس مؤسسة من طرف

---

[1] .د. فادية عبد السلام , واخرون (2019) "منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر"، سلسله قضايا التنميه والتخطيط رقم (306) معهد التخطيط القومي، ص. 44-47.

[2] د. محمد عبد العزيز عجمية: (2006) **التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية**، (كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية)

المستثمر سواء كليا أو جزئيا في البلد المضيف، لذا فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يزود بالمال فحسب، بل تكون المنشأة الأجنبية مسئولة عن إدارة عمليات المشروع ويكون التنفيذ عن طريق الشركات وليس المستثمرين الأفراد.

يُعرّف صندوق النقد الدولي IMF الاستثمار بأنَّه مجموعة العمليات المختلفة المؤثرة في السوق المحلي على أن تقوم المؤسسة الأجنبية في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم بإدارتها، وان المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً عندما يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس المال لإحدى مؤسسات الأعمال، وأيضاً من عدد الأصوات فيها، وهذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رؤية في إدارة المؤسسة، وتُعرّف منظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك النشاط الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصول أو موجودات في بلد آخر مع وجود النية في إدارة أو امتلاك تلك الأصول أو الموجودات[1].

في حين عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنَّه ذلك الاستثمار الذي يقوم على أساس تحقيق علاقات مستديمة مع المؤسسات، لاسيما الاستثمار الذي يمكن من التأثير الحقيقي في تسيير المؤسسات.

كما عرَّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنَّه استثمار يوظف الأموال الأجنبية في موجودات وأصول ثابتة لبلد معين فيقوم على علاقات طويلة الأمد لمستثمر بلد آخر، ويعكس مصلحة دائمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية.

فمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام الاستثمار الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[2].

أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أنواع حسب الأهداف التي يرغب المستثمر الأجنبي في تحقيقها وفيما يلي تلخيص لهذه الأنواع:

الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: وهو من أكثر الأنواع انتشارا في الدول النامية، فالعديد من الشركات تسعى للاستفادة من الموارد الطبيعية كالمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، وهذا النوع يشجع على زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

الاستثمار الباحث عن الأسواق: ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويُعدُّ هذا النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار ووجوده في البلد المضيف بسبب القيود المفروضة على الواردات، وان أهم الأسباب للقيام بهذا النوع من الاستثمار ارتفاع تكلفة النقل في البلد المضيف مما يجعل الاستثمار فيه أكثر جدوى من التصدير إليه، ولا يؤثر هذا النوع من الاستثمار على الإنتاج لأنه لا يحل محل الصادرات وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة.

---

[1] www.imf.org

[2] **المرجع السابق.**

فهو يسهم في ارتفاع معدلات النمو في البلد المضيف للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيه، وله آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات البلد المضيف وزيادة وارداته من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليه من الدول المصدرة للاستثمار.

الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة بتركيز جزء من أنشطتها في البلد المضيف بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بآثاره التوسعية على تجارة البلد المضيف، فيؤدى إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد العديد من مدخلات الإنتاج.

الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة بسبب رغبتها في تعظيم الربحية. ويعد هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من جانبي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة لتصدير العمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال 1:

الاستثمار المشترك: يُعدُّ هذا النوع من الاستثمار الأكثر شيوعا للتدفق الأجنبي وذلك لأسباب سياسية واجتماعية، حيث يشترك فيه طرفان أو أكثر في بلدين مختلفين بصفة دائمة، فيكون الاستثمار في حالة انخفاض تحكم الطرف الأجنبي والمساعدة في تعزيز الملكية الوطنية، بإيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال.

استثمار بالكامل ممتلك للشركات الأجنبية: ويكون من أكثر الأنواع المفضلة للشركات، فتضمن الشركة سيطرتها بالكامل على الإنتاج والتسويق، إذ تقوم الشركة بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نشاط إنتاجي آخر في الدول الأخرى.

مشروعات أو عمليات التجميع: وهذا النوع من الاستثمار يأخذ شكل اتفاق بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف، ويتم بموجب هذا الاتفاق قيام البلد المعني بتزويد الطرف الأجنبي بمكونات منتج معين لتجميعها على صورة منتج نهائي.

عمليات الاندماج أو التملك: ازدادت هذه العمليات في الفترة الأخيرة، فأصبحت مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تقوم الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى فتعرف بالشركة القابضة أو التابعة2.

(1-2) نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعرض تلك النظريات تحليلا لمحددات الاستثمار الأجنبي ودوافع الشركات متعددة الجنسيات، وتتمثل أهم هذه النظريات فيما يلي3:

1. نظرية عدم كمال السوق.

---

[1] ساهرة حسين زين الثعلبي , سكنه جهيه فرج الثعلبي: 2015 **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة "1989-2013"**، (مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق)

[2] .د. فادية عبد السلام , واخرون (2019) "منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر"، سلسله قضايا التنميه والتخطيط رقم (306) معهد التخطيط القومي، ص. 44-47.

[3] د. عماري عمار: **نظريات الاستثمار الأجنبي**، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر)

2. نظرية الحماية.
3. نظرية دورة حياة المنتج الدولي.
4. نظرية الموقع.
5. نظرية الموقع المعدلة.

علاوة على بعض النظريات الأخرى يرتبط عرضها بمدى توافر الأدلة والبراهين العملية الخاصّة بكل نظرية.

1- نظرية عدم كمال السوق:

إن المنافسة تعتبر من أهمّ العوامل الّتي تقوم عليها الشركات ، فإذا كانت الشركة غير قادرة على المنافسة في السوق ، فهذا يؤدّي بها إلى الزوال ، وعلى هذا الأساس تقوم هذه النظرية، حيث تفترض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية أو المضيفة ، بالإضافة إلى النقص الكبير في عرض السلع . كما أنّ الشركات الوطنية في البلدان المضيفة ليس لها القدرة على المنافسة الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة ، أو حتّى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال ، أي توفر بعض القدرات أو جوانب القوّة لدى الشركة متعدّدة الجنسيات مثل الموارد المالية ،التكنولوجيا ، والمهارات الإدارية، بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التّي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية .

وفي حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية ، فانّ هذا يعني انخفاض قدرة الشركة المتعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق ، وبالتّالي ضمان مكانة دائمة وفعالة في هذه السوق . حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة وكذلك مدخلات ومكونات وعناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ، ومن ثمّ فانّه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات أمام نظيرتها في الدول المضيفة في مثل هذا النوع من الأسواق[1].

ومن هذا المنطلق ، يمكن أن نقول بأنّ هروب الشركات المتعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية واتجاهها للاستثمار أو نقل بعض أنشطتها لأسواق الدول النامية يمكن أن يحدث في كلّ أو بعض الحالات الآتية:

1. تشدّد إجراءات و سياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة و الّذي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثمّ تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة في شكل تراخيص الإنتاج مثلا ، الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق .
2. قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات و تسهيلات جمركية و ضريبية و مالية للشركات متعددة الجنسيات كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية .
3. حالة توافر مهارات إدارية و تسويقية و إنتاجية متميّزة لدى الشركات المتعددة الجنسيات على نظيرتها في الدول المضيفة .
4. كبر حجم الشركات وقدرتها على الإنتاج بأحجام كبيرة حيث تستطيع تحقيق وفرات الحجم الكبير .
5. تفوق الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا .

[1] د. عماري عمار: **مرجع سبق ذكره.**

الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات المتعددة الجنسيات و الّتي ترتبط بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة ، ويمكن تلخيصها فيما يلي[1] :

أ. **الخصائص التكنولوجية** : وتتمثل في قدرة الشركات على ابتكار أنواع جديدة من السلع والمنتجات و تنويعها وإجراء بعض التحسينات أو التفسيرات في المنتجات القديمة على حسب تطوّر رغبات المستهلكين مثل التغليف ، الشكل و اللون ... الخ . بالإضافة إلى كون هذه الشركات تتميّز بالقدرة على تخصيص مبالغ ضخمة في البحوث و التطوير في كافة المجالات و الأنشطة الإنتاجية و التسويقية و إدارة الموارد البشرية، وكذلك توافر المعرفة و الخبرات الإدارية و كافة أساليب الإدارة الحديثة .

ب. **الخصائص التمويلية** : وتشمل على الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية و الآلات ، توافر رؤوس الأموال اللاّزمة للاستثمارات الإضافية والتوسعات وإجراء البحوث وتوفير كافة التسهيلات الإنتاجية و التسويقية اللازمة ، والقدرة على تحمل ومواجهة الأخطار التجارية عن طريق تنويع الاستثمارات .

ج. **الخصائص التنظيمية و الإدارية :** وتتمثل ليس فقط في توافر الخبرات و المهارات لتنظيمية و الإدارية في كافة المجالات ، و يمكن أن تتمثل أيضا في إمكانية هذه الشركات في نقل المعرفة و الخبرات في هذه المجالات إلى الدول المضيفة ، بالإضافة إلى عقد برامج التدريب اللازمة لتنمية الموارد البشرية في الدول المضيفة و غيرها .

د. **الخصائص التكاملية :** و تكمن في مجالات الأنشطة الوظيفية للشركات بصفة عامة.

و هنا تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الشركات تستطيع مثلا الحصول على المواد الخام و المواد الأولية خاصّة في مجال الصناعات الاستخراجية كالبترول نظرا للإمكانيات البحثية و الاستكشافية الفنية و البشرية المتوافرة لدى هذه الشركات . إن توافر المواد الخام قد تكون في الأصل من خصائص الدول النامية المضيفة ، غير أنّه بمجرد دخول هذه الشركات في هذه الدول ، فانّ هذه الخاصية تتحول لصالح الشركات العاملة إما عن طريق تحكمها في إنتاج هذه المواد ، أو إنشاء مصانع جديدة لتصنيعها و تسويقها.

2- نظرية الحماية:

تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثلا بالبحوث و التطوير و الابتكارات و أي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة. و لكي تحقق الشركة هذا الهدف, فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي و الفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة. وفي هذا الشأن هناك ضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأحد الأصول (المعرفة أو الخبرة, الاختراعات) التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثمارها و من ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها و عملياتها الإنتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية.

ويقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود

[1] د. رضا عبد السلام: 2017 **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر**، (مكتبة الكتب العربية، القاهرة)

التراخيص و الإنتاج، أو أي شكل آخر و ذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية و من ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة و الإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة و إجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها[1].

3- نظرية دورة حياة المنتج الدولي:

تعد نظرية دورة حياة المنتج الدولي من أهم تفسيرات و أسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة و الدول المتقدمة بصفة عامة كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات المتعددة الجنسيات (القوميات) من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية , ومن أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم وبصفة عامة تنطوي دورة حياة المنتج الدولي على أربعة مراحل أساسية يمكن توضيحها كما يلي[2]:

المرحلة الأولى: مرحلة البحوث و الابتكارات بالبلد المخترع (الولايات المتحدة الأمريكية).

المرحلة الثانية: مرحلة تقديم السلعة بالسوق الداخلي (الولايات المتحدة الأمريكية).

المرحلة الثالثة: مرحلة النمو في الإنتاج و التسويق المحلي و الدولي .

المرحلة الرابعة: مرحلة بداية التشبع في السوق المحلي و بدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى.

والممارسات الحالية لكثير من الشركات متعددة الجنسيات تؤيد الافتراضات التي تقوم عليها نظرية دورة حياة المنتج الدولي , وعلى سبيل المثال نجد أن الصناعات الإلكترونية مثل الحاسبات الآلية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل انتشار إنتاجها في المملكة المتحدة و فرنسا و ألمانيا الغربية و اليابان, ثم بعد ذلك امتد إنتاج هذا النوع من الصناعات في دولة نامية أخرى مثل تايوان و كوريا الجنوبية وهونج كونج.

4- نظرية الموقع:

تعتمد هذه النظرية على قرار الاستثمار الأجنبي الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات، والذي يتحدد بالعديد من العوامل , بعضها دولي أما الآخر فيمثل عوامل على الصعيد المحلي (على مستوى الدولة الأم) ، وفي هذا الشأن نجد أن محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات أو بمعنى آخر أنها ترتكز على المحددات و العوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة، وتهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة , بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق أو العوامل التسويقية.

5- نظرية الموقع المعدلة:

أشارت محددات الاستثمار الأجنبي من واقع هذه النظرية إلى العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى القيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية و تسويقية في الدول المضيفة، كما تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات السابقة بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات و الحوافز التي تقدمها الحكومة الأم لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية و تسويقية خارج حدودها و العوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو زيادة نفوذ

[1] د. عماري عمار: **مرجع سبق ذكره.**

[2] د. رضا عبد السلام: **مرجع سبق ذكره.**

اتحادات العمال و النقابات و ارتفاع تكاليف العمالة[1].

(1-3)(محددات جذب الاستثمار FDI)

إن طلب المستثمر الأجنبي على أي مشروع استثماري يتأثر بمجموعة من العوامل، بعض هذه العوامل سياسية، وبعضها الآخر عوامل اقتصادية وقانونية واجتماعية، تشكل بمجملها مناخ الاستثمار في أي دولة، وتلعب العوامل والمتغيرات دورا أساسيا في قرار المستثمر الأجنبي، إذ تتميز بأنها متعددة ومتشابكة فيما بينها، فيصعب حصرها أو قياس بعضها في أغلب الأحيان، خاصة أن بعضها يرتبط بسلوك المستثمر الأجنبي نفسه، فقد تحكمه دوافع مختلفة تكون سياسية، أو اجتماعية أو حضارية، وبعضها يرتبط بمزايا الدولة المضيفة، أو بما تتمتع به من مناخ استثماري مما يجعلها دولة قادرة على اجتذاب الأموال الأجنبية أو طردها. ومن أهم المحددات الرئيسة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الآتي[2]:

أ- **المحددات الاقتصادية:** إنَّ توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عاملا مهما من عوامل الاستثمار، ويرتبط استغلال هذه الموارد بضرورة توفر كفاءات معينة والأيدي العاملة المدربة وذات التكلفة المنخفضة، وينبغي أن يصاحب هذه الموارد حزمة حوافز تساعد على خلق بيئة اقتصادية سليمة معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ، ومعدل الدخل الفردي، و معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق وتكاليف الإنتاج، فضلا عن توفر البنية الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق، والاتصالات، وخدمات الكهرباء فالدول التي تتوفر فيها هذه الخدمات تعتبر دول جاذبة للاستثمار.

ب- **المحددات السياسية:** وتمثل النظام السياسي القائم في البلد، إذ يؤثر الاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية ، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وإنما أيضا على أساس درجة الاستقرار السياسي للبلد، إذ يوفر الاستقرار الحرية والكفالة لحقوق الإنسان لأنَّه مطلب رئيس لخلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار، ويضم وجود أجهزة حكومية تقوم بتقليل الزمن المطلوب للحصول على رخص لإنشاء المشاريع، ومحاربة الفساد المالي والعمل بشفافية، بالإضافة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة والترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية. فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنَّها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.

ت- **المحددات القانونية والتشريعية:** تتمثل بالقوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات وقوانين خاصة بالضرائب والجمارك بالإضافة إلى الحماية من المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحقه في تحويل أرباحه لأي دولة، ولهذا تتنافس الدول على إصدار تشريعات محفزة للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز إلى ضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة ومكانتها.

ث- **وضع السوق ودرجة وطبيعة المنافسة السائدة فيه:** وتتمثل بحجم الطلب على منتجات المشاريع الاستثمارية المتأثرة بالسوق وإمكانية اتساعه وخاصة المناطق التي تروج فيها السلعة في نفس منطقة المشروع الاستثماري، فضلا عن المخاطر العديدة لشدة المنافسة خاصة فيما يتعلق بالترويج للسلع إذ تتطلب تكاليف هائلة وهذا يؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي، لذا يلجأ المستثمرون للاستثمار في الدول النامية لتوفر فرص الاستثمار وانعدام المنافسة بعكس الدول المتقدمة.

---

[1] د. عماري عمار: **مرجع سبق ذكره.**

[2] د. رضا عبد السلام: **مرجع سبق ذكره.**

القسم الثاني: التطور التشريعي للاستثمار في مصر

يعتبر الاستثمار هو عصب كل القطاعات في الدولة، لأنه بتضاعف الاستثمارات يؤدى ذلك إلى زيادة الدخل القومي الذي يعتبر هو الممول الرئيسي لأغلب قطاعات الدولة، وعليه، فيجب أن تتسم السياسة التشريعية الاستثمارية للدولة بالمرونة وبالتطور الذي يحض على جذب المزيد من الاستثمارات وبما لا يخل باستقلالية الدولة، أو بحقوقها، التي هي في الأصل حقوق المجتمع بجميع فئاته .

علاوة على أن عرض المشرع المصري التوفيق بين إمكانيات الدولة ومصادرها الطبيعية، وربط ذلك بالتوجهات الاقتصادية الدولية، عند وضع سياسته التشريعية وبما يسهم في تطوير الاستثمار في مِصر وعدم وضع العوائق أمام تدفق الاستثمارات في مِصر، وقد مرت السياسة التشريعية الاستثمارية بمراحل عديدة من التطور تبعًا للمستوى الاقتصادي والاجتماعي لمِصر، ووفقًا للظروف الاجتماعية بالتوازي مع تطور المنظومة الاقتصادية الدولية، ورغبة الدول في جذب المزيد من الاستثمارات، بدءاً من الدستور، وصولاً إلى القوانين الاستثمارية الحديثة1، وما تركز عليه هذه الدراسة هو التشريعات والقوانين الصادرة في النطاق الزماني المحدد للدراسة، وفي ذات السياق سوف يتم استعراض مرحلة الانفتاح الاقتصادي التي ساهمت في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر.

(2-1) الإصلاح الاقتصادي والعودة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

بعد عام 1971، أخذت مصر أولى خطواتها نحو الانفتاح الاقتصادي، وذلك بصدور الدستور الدائم الذي تضمن عددًا من الضمانات الدستورية لتوفير مناخ استثماري جيد، كما صدر في العام نفسه القانون رقم 65 لسنة 1971 لتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية، وقد جاء لمعالجة الأوضاع بالنسبة للشركات التي يساهم فيها غير المصريين من العرب والأجانب، وحفز رأس المال العربي للاستثمار في المناطق الحرة، ثم لم يلبث القانون رقم 65 لسنة 1971 طويلاً حتى ألغى وصدر بدلاً منه قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم 43 لسنة 1974، الذي يعتبره الكثيرون بداية عهد الانفتاح الاقتصادي والبداية لجذب الاستثمار الأجنبي لمصر، ثم عُدِّل هذا القانون بالقانون رقم 32 لسنة 1977 بهدف تفادى التمييز بين العاملين في شركات الاستثمار وشركات القطاع العام، ومع كل ما سبق، ففي تحليلنا أسفر تطبيق هذا القانون على نتائج متواضعة في جذب الاستثمارات الأجنبية، **حيث دلَّت الإحصاءات على ما يلي:**

1 – كانت مساهمة رأس المال العربي أكبر من رأس المال الأجنبي خلال الفترة من 1974 إلى 1979، إذ بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية 17% خلال نفس الفترة.

2 – سيطرة مساهمة رأس المال المصري المستثمر على غيره من رؤوس الأموال العربية والأجنبية، حيث بلغ 69% من جملة الاستثمارات خلال الفترة من 1974 إلى منتصف عام 1989، رغم أن القانون رقم 43 لسنة 1974 كان موجهًا في الأصل لرأس المال العربي والأجنبي دون رأس المال المحلى.

وقامت مصر خلال تلك الفترة من عقد اتفاقيات على المستويين: الإقليمي والعربي من أجل تشجيع الاستثمارات، فقد

[1] د. رمضان صديق: 2002 **الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار**، (دار النهضة العربية، القاهرة)

وقَّعت مصر على اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية، وانتقالها بين البلدان العربية(1)، ورغم ما أخذ على هذه الاتفاقية من أنها متواضعة المزايا، وقد وقَّعت عليها العديد من الدول العربية، وتتضمن الاتفاقية سبعة أحكام أساسية، **وهي:**

1 – تعمل كل دولة طرفًا في المعاهدة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال مع الدول الأخرى الأطراف في الاتفاقية.

2 – معاملة الاستثمارات العربية بدون تمييز فيما بينها.

3 – توحيد المعاملة بين الاستثمارات العربية والاستثمارات الوطنية.

4 – توحيد المعاملة بين الاستثمارات العربية والاستثمارات الأجنبية.

5 – إمكانية تأميم الاستثمارات، أو نزع ملكيتها، أو مصادرة الاستثمارات، على أن يتم ذلك في حدود المصلحة العامة مع التعويض العادل خلال مدة معقولة.

6 – إمكانية تحويل أصل الاستثمار والعائد منه.

7 – حق المستثمر في الإقامة في أراضى الدولة المضيفة لاستثماراته.

ثم قامت مصر بالتوقيع على اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(2) عام 1971، وتقوم هذه الاتفاقية على ضمان الاستثمار على المستوى العربي، **وتتلخص أحكام هذه الاتفاقية فيما يلي:**

(1) إنشاء مؤسسة دولية إقليمية مقرها دولة "الكويت" تسمى "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار"، لها رأس مال متغير تسهم فيه الدول العربية.

(2) تقوم تلك المؤسسة بإبرام عقود ضمان مع المستثمرين من أفراد تلك الدول الموقعة على الاتفاقية، أو مع الأشخاص الاعتبارية التي تكون حصصها أو أسهمها مملوكة بصفة جوهرية لأحد تلك الدول العربية، أو لمواطنيها، ويكون مركزها الرئيسي في أحد هذه الدول.

(3) تحل المؤسسة محل المستثمر الذي تعوضه أو توافق على تعويضه، يكون له من حقوق على الاستثمار المشمول بالضمان، أو فيما ينشأ له من حقوق نتيجة لتحقيق الخسارة(3).

(4) تتم تسوية المنازعات بين الدول العربية المتعاقدة والأعضاء في المؤسسة من غير الدول العربية، حول تفسير أو تطبيق الاتفاقية عن طريق مجلس المؤسسة، أما المنازعات الأخرى فيتم تسويتها بالتوفيق الاختياري في التحكيم، وأما في المنازعات بين المؤسسة والمستثمرين المتعاقدين معها، فتتم تسويتها من خلال الوسيلة التي يتم النص عليها في عقود التأمين.

وأتاحت الاتفاقية ضمان كل الأنواع الاستثمارات، مع مراعاة ألا يقل أجل القروض المضمونة عن ثلاث سنوات، كما انضمت مصر إلى اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى4.

(2-2) الإطار التشريعي للاستثمار في مصر:

باستعراض مرحلة الانفتاح الاقتصادي التي ساهمت في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، تركز هذه الدراسة على التشريعات والقوانين الصادرة بشأن الاستثمار وهي:

---

(1) تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 11 من ديسمبر سنة 1971.

(2) د. إبراهيم شحاتة: 1971 معاملة الاستثمارات الأجنبية في مصر ، دار النهضة العربية، ص 160.

(3) د. إبراهيم شحاتة: 1971 معاملة الاستثمارات الأجنبية في مصر، دار النهضة العربية، ص 167.

4 د. أحمد رجب عبد الخالق: ديسمبر 2020 تطور التشريع الاستثماري في مصر وأثره في جذب الاستثمار المباشر، في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، القاهرة: العدد 74)

- **قانون 230 لسنة 1989 بإصدار قانون الاستثمار.**

صدر في يوليو سنة 1989 قانون الاستثمار ليلغي نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم 43 لسنة 1974والمادة 183 من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981.

وبالرغم من أن الغرض من إصدار هذا القانون هو إحداث تغير جذري في مناخ الاستثمار وذلك بإضافة بعض الحوافز والأنشطة ولكن شابه تحديد مجالات اقتصادية محدده تتمتع مشروعاتها بالإعفاءات والمزايا, وكذلك إعفاء بعض المشروعات الضريبية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

وفي يناير عام 1992 صدر القانون رقم 2 لسنة 1992 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 230 لسنة 1989, الذي استبدل نص بنص الفقرة الثالثة من المادة 20 والذي أعطي الحق للعاملين في نصيب أرباح شركات الأموال بما لا يقل عن 10% من هذه الأرباح ولا يزيد عن الأجر السنوي للعامل.

وفي مارس 1995 صدر التعديل الثاني بموجب القانون رقم 9 لسنة 1995 بتعديل ذات القانون الذي استبدل نص الفقرة الثالثة من المادة 53بنص جديد لتحديد رسم تصديق بمقدار ربع في المائة من قيمة رأس مال المشروع وبحد أقصي ألف جنيه .

- **قانون رقم 8 لسنة 1997 بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار.**

اتجه المشرع بهذا القانون إلي التوسع في مجالات الاستثمار حيث حدد العديد من الأنشطة التي تتمتع بالمزايا كاستصلاح الأراضي , والإنتاج الحيواني , والصناعة والتعدين, والفنادق والسياحة وغيرها من الصناعات المؤثرة في ضخ استثمارات مباشرة ولكنه لم يستند إلي إطار محدد وواضح المعالم .

كما منح القانون العديد من المزايا إلي كافة المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي مما جعل النص معيبا حيث إن المشرع قد ربط الإعفاء بمصدر التمويل وليس بطبيعة النشاط.

تلا ذلك صدور عدد من القرارات المكملة والتي استهدفت بصورة أساسية إضافة أنشطة ومجالات جديدة تتمتع بالضمانات والحوافز الواردة به، وتم العمل بهذا القانون أثناء ثورة يناير 2011 وما بعدها حتى عام 2015.

وإبان انعقاد المؤتمر الاقتصادي في شرم الشيخ كانت هناك ضرورة لإصدار قانون جديد للاستثمار, حيث انه أصبح استحقاق دستوري بعد صدور دستور 2014 والذي جاء في فصله الثاني (المقومات الاقتصادية) المادتين (27، 28) واللتان تهدفان إلي تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة بما يكفل معدل نمو حقيقي للاقتصاد القومي وكذلك رفع مستوي المعيشة وزيادة فرص العمل والقضاء علي الفقر والبطالة, واعتبار الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية والمعلوماتية هي مقومات أساسية للاقتصاد المحلي , مع توفير مناخ جاذب للاستثمار، ولكن نظرا لضيق الوقت آنذاك، تم الاكتفاء بإدخال بعض التعديلات العاجلة علي القانون رقم 8 لسنة 1997.

- **في مارس 2015 صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 17 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 8 لسنة 1997 .**

وكان من أهم تعديلاته "إنشاء هيئة مختصة تتولى تنفيذ أحكام قانون الاستثمار، وتنظيم وتوجيه الاستثمارات، ومد المستثمرين بكافة البيانات والمعلومات، وتُقدِّم أفضل خدمة بعيدًا عن الروتين الإداري، أحد أهم الأدوات التي تكفل للمستثمر توفير

الجهد والوقت، ويكون لديه انطباعًا حسنًا، وثقة تامة في كفاءة الإدارة، وإيجابية تعامله معها في سبيل تحقيق الغايات المرجوة للطرفين، وقد جمع المشرع المصري بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ونظم أحكامها بقانون واحد، يُعد تطور في السياسة التشريعية، وأحد الأدوات لجذب الاستثمار الأجنبي, كما منح القانون بالعديد من الصلاحيات الرقابية إلي الهيئة العامة للاستثمار كإلغاء منح المزايا الممنوحة للشركات وكذلك وقف تراخيص النشاط.

- **<u>قرض صندوق النقد الدولي عام 2016:</u>**

طلب الصندوق من مصر اتخاذ بعض الإجراءات الهيكلية لإصلاح منظومة الصناعة والاستثمار[1]، من خلال اعتماد عدة قوانين لتطوير البيئة الاستثمارية، منها تحرير سعر الصرف، و إصدار قانون جديد للاستثمار، وقانون التراخيص الصناعية الجديد، بما يضمن إلغاء التراخيص الصناعية باستثناء الصناعات التي تؤثر على المصالح العامة الحيوية وتحديث الخريطة الاستثمارية لتشمل كافة المعلومات عن المناطق الواعدة لجذب المزيد من الاستثمارات والترويج للمشروعات في مصر، بالإضافة إلى وضع خطة عمل لتحسين نظام تشجيع الصادرات والحد من العوائق التجارية والجمركية مع تبسيط إجراءات الإفلاس والتصفية وفقًا لأفضل المعايير الدولية المتبعة.

وكان من الإطار العام لتشجيع الاستثمار على أن يكون ذلك من خلال إصدار بعض التشريعات أو تعديل القوانين القائمة بما يضمن تدفق الاستثمار الأجنبي داخل جمهورية مصر العربية والذي سيساهم وبكل تأكيد في دفع عملية التنمية ورفع معدل النمو ودعم الاقتصاد المصري.

وامتثالاً لمتطلبات الحصول على القرض لدعم الاقتصاد المصري وإعادة ثقة مؤسسات التمويل الدولية فيه، وتحسين التصنيف الائتماني للدولة، ولتنفيذ الاستحقاق الدستوري الذي ورد في دستور عام 2014 في بابه الثاني وخاصة المادتين (27، 28) واللتان أوضحتا التالي:

<u>نصت المادة (27) من الدستور على أن:</u> «يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر.

ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبيئيا، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك.

ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعيا بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد ادني للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة , وبحد أقصي في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر , وفقا للقانون».

<u>كما نصت المادة (28) من الدستور على أن:</u> «الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية مقومات أساسية للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحمايتها، وزيادة تنافسيتها، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، وتعمل على زيادة الإنتاج، وتشجيع التصدير، وتنظيم الاستيراد.

---

[1] تهاني صالح الرشيدي: 2015 "الضمانات القانونية للاستثمارات الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة مع القانون المصري"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (كلية الحقوق , جامعة القاهرة)

وتولى الدولة اهتماماً خاصاً بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في كافة المجالات، وتعمل على تنظيم القطاع غير الرسمي وتأهيله»، فالدستور المصري في مادتيه (27، 28) قد وضع الإطار العام لتشجيع الاستثمار على أن يكون ذلك من خلال إصدار بعض التشريعات أو تعديل القوانين القائمة بما يضمن تدفق الاستثمار الأجنبي داخل جمهورية مصر العربية والذي سيساهم وبكل تأكيد في دفع عملية التنمية ورفع معدل النمو ودعم الاقتصاد المصري، ولكن تبقى الإشكالية وهي كيفية إدارة هذه الاستثمارات الأجنبية داخل الدولة، وكيفية جذب الاستثمارات الأجنبية داخل الدولة، وكيفية جذب المستثمر الأجنبي من خلال اختيار مصر لفتح استثماراته.

ذلك لن يتحقق إلا من خلال تضافر كافة جهود الدولة نحو ذلك وتحقيق الأرضية الخصبة لذلك من خلال العديد من الآليات التشريعية، والتنفيذية، ومن أبرزها: اللوجستية والإدارية وكذلك البشرية، هذه هي أبرز الآليات لجذب الاستثمار الأجنبي،

قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم 72 لسنة 2017.

في مايو 2017 صدر قانون الاستثمار الحالي ليقوم بنقله نوعيه لجذب الاستثمارات في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية, حيث جاء القانون ليتصدى للمعوقات الإجرائية باعتبارها أهم التحديات التي تواجه الاستثمار مثل عدم فاعلية منظومة الشباك الواحد نظرا لعدم معالجتها بشكل واقعي وقاطع , بالإضافة إلي زيادة الحوافز التنافسية للاستثمار.

حيث جاء أيضا بمجموعة من التغييرات التي جاءت في صالح كلاً من المستثمر، والدولة في آن واحد, ومن أهمها:

توحيد عمل الجهات المعنية للاستثمار مع تفعيل سبل أكثر فاعلية لتسوية المنازعات.

تناول القانون أهداف الاستثمار ومبادئه لرفع معدلات النمو الاقتصادي للبلاد , وزيادة معدلات الإنتاج المحلي , مع الالتزام بأحكام القوانين واللوائح , ومراعاة معايير الجودة والكفاءة والالتزام بحرية المنافسة .

كما تضمن أحكام تأسيس الشركات والمنشئات وخدمات ما بعد التأسيس كإجراءات التأسيس الالكتروني التي تلتزم فيها الهيئة العامة للاستثمار بمكينة هذه الخدمات وتوحيد إجراءاتها وتوفير نماذج للعقود وكذلك تحديد الرسوم ومقابل الخدمات حيث إن القانون ألزم الهيئة بالبت في طلب التأسيس خلال يوم عمل كامل .

إلزام الهيئة بإعداد قوائم تضم كافة بيانات الشركات , وتحديد رأس المال بالعملة الحرة القابلة للتحويل وكذلك نشر القوائم المالية.

تنظيم الإجراءات والرقابة اللاحقة لتحقيق سرعة تقديم الخدمات من الهيئة للمستثمرين.

ضمانات وحوافز الاستثمار وكذلك نطاق التمتع بالضمانات , حيث أعطي القانون الحق بمعاملة المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر الوطني – ومنحه حق الإقامة , وحماية أموال المشروعات الاستثمارية من التأميم ونزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض , وكذلك حماية المشروع الاستثماري من القرارات التعسفية مثل إلغاء الترخيص أو وقفه .

قيد القانون إصدار القرارات التنظيمية , بعدم جواز إصدار قرارات تضيف أعباء مالية او إجرائية أو فرض الرسوم.

حوافز الاستثمار – قسم قانون حوافز الاستثمار إلي 3 أنواع :-

الحوافز العامة : قدم القانون الحوافز العامة للمستثمرين، من أجل تحفيز الاستثمار بشكل أكبر علي جميع المشروعات الاستثمارية التي تخضع لأحكام هذا القانون , فيما عدا المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة , تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت.

أعفى القانون المستثمر من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات

الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري.

وتسري على الشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون أحكام المادة (4) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم 186 لسنة 1986 الخاصة بتحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها (2%) اثنان بالمائة من القيمة، وذلك على جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها.

الحوافز الخاصة: منح المشرع كافة المشروعات الاستثمارية التي تقام بعد العمل بهذا القانون وفقا للخريطة الاستثمارية، حافزا استثماريا خصما من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، على النحو الآتي:

نسبة (50%) خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ) ويشمل المناطق الجغرافية الأكثر احتياجا للتنمية طبقا للخريطة الاستثمارية وبناء على البيانات والإحصاءات الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووفقا لتوزيع أنشطة الاستثمار بها على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

نسبة (30%) خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب) ويشمل باقي أنحاء الجمهورية وفقا لتوزيع أنشطة الاستثمار، وذلك للمشروعات الاستثماري الآتية:

المشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة وفقا للضوابط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

المشروعات المتوسطة والصغيرة.

المشروعات التي تعتمد على الطاقة الجديدة والمتجددة أو تنتجها.

المشروعات القومية والإستراتيجية التي يصدر بتحديدها قرار من المجلس الأعلى.

المشروعات السياحية التي يصدر بتحديدها قرار من المجلس الأعلى.

مشروعات إنتاج الكهرباء وتوزيعها التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض مشترك من الوزير المختص والوزير المعني بشئون الكهرباء ووزير المالية.

المشروعات التي يصدر إنتاجها إلى خارج الإقليم الجغرافي لجمهورية مصر العربية.

صناعة السيارات والصناعات المغذية لها.

الصناعات الخشبية والأثاث وال والتغليف والصناعات الكيماوية.

صناعة المضادات الحيوية وأدوية الأورام ومستحضرات التجميل.

الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية وتدوير المخلفات الزراعية.

الصناعات الهندسية والمعدنية والنسيجية والجلود.

وفي جميع الأحوال يجب ألا يجاوز الحافز الاستثماري (80%) من رأس المال المدفوع حتى تاريخ بدء مزاولة النشاط، وذلك وفقا لأحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005 كما يجب ألا تزيد مدة الخصم على سبع سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط , شريطة توافر الشروط الآتية :

تأسيس شركة أو منشأة جديدة لإقامة المشروع الاستثماري.

أن تؤسس الشركة أو المنشأة خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات مع جواز مد المدة بقرار رئيس مجلس الوزراء بناء علي عرض الوزير المختص.

إن تمسك الشركة أو المنشأة حسابات منظمة , وفي حالة تعدد المناطق يكون لكل منطقة حسابات منفصلة .

الحوافز الإضافية: يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح حوافز إضافية للمشروعات السابق ذكرها في الحوافز الخاصة المنصوص عليها في المادة (11) متمثلة في الآتي:

السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات المشروع الاستثماري أو وارداته بالاتفاق مع وزير المالية .

تحمل الدولة قيمة ما بتكفله المستثمر لتوصيل المرافق إلى العقار المخصص للمشروع الاستثماري أو جزء منها، وذلك بعد تشغيل المشروع.

تحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين.

رد نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروعات الصناعية في حالة بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض.

تخصيص أراض بالمجان لبعض الأنشطة الإستراتيجية وفقا للضوابط المقررة قانونا في هذا الشأن.

نظام الاستثمار الداخلي

مكاتب الاعتماد تناول القانون مكاتب الاعتماد والمسئولية المهنية لها, وكيفية إصدارها حيث يقدم إليها طالب الاستثمار كافه المستندات والموافقات والتصاريح اللازمة لتشغيل المشروع الاستثماري حيث تلتزم هذه المكاتب قبل الترخيص لها بتقديم وثيقة تامين للجنة المختصة تجدد سنويا ثم تصدر مكاتب الاعتماد شهادة اعتماد صالحه لمده عام تضمن استفاء المشروع الاستثماري لشروطه طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لإصدار الموافقات.

إنشاء نافذة استثماريه تختص بتلقي طالبات المستثمرين وتوضيح ممثلو الجهات المختصة, وإصدار دليل إجراءات الاستثمار الذي يتضمن الشروط والإجراءات والمواعيد المقررة لتخصيص العقارات وإصدار الموافقات والتصاريح , وتناول أيضا كيفية طلب الحصول علي الموافقات والتصاريح وأداء الرسوم ومقابل خدمات الاستثمار, وكذلك فحص الطلبات والموافقات ,وتوضيح إجراءات ترخيص الأراضي ذات الموافقات المسبقة, مع الالتزام بالجدول الزمني لتنفيذ المشروع.

نظام الاستثمار في المناطق الاستثمارية

أجاز القانون لرئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح مجلس إدارة الهيئة وعرض الوزير المختص إصدار قرار بإنشاء مناطق استثمارية متخصصة في مختلف مجالات الاستثمار بما فيها المناطق اللوجستية والزراعية والصناعية, على أن يتضمن قرار إنشاء المنطقة موقعها وإحداثياتها, وطبيعة الأنشطة التي تزاول فيها, والمدة التي يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء المنطقة خلالها , بالإضافة إلى أي شروط عامة ترتبط بمزاوله تلك الأنشطة .

وعلى المطور الذي يتولى أمر المنطقة الاستثمارية اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إنشائها وفقاً للبرنامج الزمني للتنفيذ المحدد بالترخيص وإلا اعتبر الترخيص كأن لم يكن.

ويجوز أيضا بقرار من رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه منح المرخص له مهلة إضافية في ضوء المبررات المقدمة منه بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة.

نظام الاستثمار في المناطق التكنولوجية

منح القانون لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة وبطلب من الوزير المعني بشئون الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات، الترخيص بإنشاء مناطق تكنولوجية، في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما تشمله من أنشطة صناعية وتصميم وتطوير الإلكترونيات، ومراكز البيانات، وأنشطة التعهيد، وتطوير البرمجيات، والتعليم التكنولوجي، وغيرها من الأنشطة المرتبطة بها أو المكملة لها، وذلك كله وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وتجوز إضافة أنشطة أخرى بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض مشترك من الوزير المختص والوزير المعني بشئون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ولا تخضع جميع الأدوات والمهمات والآلات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات المتواجدة داخل المناطق التكنولوجية بجميع أنواعها للضرائب والرسوم الجمركية.

نظام الاستثمار في المناطق الحرة

أوضح القانون نظام الاستثمار فيما يتعلق بنظام المناطق الحرة وإدارتها, والهدف منها حيث إنها تهدف بالأساس إلي التصدير خارج البلاد, كما حظر بعض الأنشطة بها مثل مجال تصنيع البترول وصناعة الأسمدة والحديد والصلب وتصنيع تسييل الغاز الطبيعي وكذلك صناعة الخمور وتصنيع الأسلحة وغيرها مما يرتبط بالأمن القومي .

علي أن تخضع جميع المشروعات بنظام المناطق الحرة للرقابة الجمركية والضريبية وفقا للقواعد.

نظم القانون أحكام تأسيس الشركات والمنشئات وخدمات ما بعد التأسيس واضعا في الاعتبار أحكام القوانين الحاكمة لرأس المال كقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981، مانحاً العديد من التيسيرات التي ألزم بها الهيئة العامة للاستثمار تجاه المستثمر من شانها تحقيقي سرعة تقديم الخدمات بما لا يخل بمبادئ الشفافية والحوكمة.

تخصيص العقارات اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية

أوضح القانون كيفية تخصيصها والحصول عليها للاستثمار, والخرائط التفصيلية لها وقاعدة البيانات , كما أوضح أحكام التصرف بهذه العقارات وصورها .

تسوية منازعات الاستثمار

نظم القانون الأمور التي تتعلق بتسوية منازعات الاستثمار ولجان التظلمات وكذلك فيما يخص اللجنة الوزارية الخاصة بتسوية منازعات عقود الاستثمار كما أوضح تشكيلها واختصاصاتها وكذلك نظام عملها واجتماعاتها.

وقد انفرد القانون بمركز التحكيم والوساطة في منازعات الاستثمار التي تنشا بين المستثمرين أو بينهم وبين الدولة أو احدي الجهات التابعة لها , وفقا لأحكام قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم 27 لسنة 1994.

- **قانون رقم 141 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون الاستثمار رقم 72 لسنه 2017:**

إن التعديلات تأتي استجابة لمعالجة المشاكل والتحديات التي ظهرت على أرض الواقع. وبالتالي منذ صدور قانون الاستثمار وجدت الوزارة أن عدد من الشركات القائمة العالمية ترغب في التوسع في استثماراتها، والهدف من التعديل هو الاستثمار في المحافظات الأكثر احتياجا وتحسين مستوى معيشة المواطنين بها، والتنوع في مصادر النمو.

وتضمنت التعديلات على القانون، إضافة فقرة أخيرة في المادة 12 نصت على منح توسعات المشروعات الاستثمارية القائمة فرصة التمتع بالحوافز الخاصة المنصوص عليها في المادتين 11 و13 طبقًا للقواعد والشروط التي يصدُر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء، مثل زيادة رأس المال المستخدم بإضافة أصول جديدة تؤدي لزيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع.

وتضمنت التعديلات إضافة فقرة أخيرة للمادة 48 من القانون تنص على أن "يتعين التصديق على توقيعات الشركاء أو من ينوب عنهم على عقود الشركات أيًا كان نظام الاستثمار الخاضعة له، مقابل رسم تصديق مقداره ربع في المائة من قيمة رأس المال المدفوع بحد أقصى مقدارُه عشرة آلاف جنيه أو ما يعادلها من النقد الأجنبي بحسب الأحوال سواء تم التصديق في مصر أو

لدى السلطات المصرية بالخارج، وتسرى هذه الأحكام على كل تعديل في نظام الشركة".

وذلك من أجل إنجاز معاملات المستثمرين والتيسير عليهم بدون أي معوقات نتجت عن عدم وضع حد أقصى لرسوم توثيق العقود في الشهر العقاري.

وهذا الأمر يجعل بعض الشركات تتحمل أعباء كبيرة ويعيق قدرتها على تعديل نظامها بما يمنعها في كثير من الأحيان من زيادة رأس المال، خاصة بالنسبة للشركات ذات رأس المال الكبير، أو الشركات التي تضطر إلى إجراء تعديلات متكررة على نظامها الأساسي، الأمر الذي كان يستوجب معه سرعة معالجة المسألة تشريعياً.

وتضمنت أيضًا إضافة مادة جديدة برقم 91 مكرر، بأن يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري على مخالفة حكم البند رقم 14 من المادة 74 من القانون بغرامة لا تتجاوز 50 ألف جنيه إذا ثبتت المخالفة. إضافة مادة جديدة في قانون الاستثمار تنص على تولى الهيئة العامة للاستثمار حساب التدفقات الأجنبية المباشرة والاستثمار الأجنبي المباشر من أجل الوصول إلى أرقام دقيقة عن حجم الاستثمار.

القسم الثالث: تحليل العلاقة بين التطور التشريعي وتطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تعد العلاقة بين التشريعات التي أصدرتها مصر في الفترة الأخيرة وزيادة الاستثمارات الأجنبية التي دخلت البلاد علاقة مهمة تتطلب دراستها وتحليلها لمعرفة مدى تأثير تلك التشريعات على الاستثمارات سواء بالسلب أو الإيجاب، وبشكل عام فإن هذه التشريعات كان لها بالتأكيد دور كبير وملحوظ في زيادة الاستثمارات الأجنبية، حيث جاءت تلك التشريعات بعد الاضطرابات التي سبقت فترة 2013 و 2014، حيث كانت الاستثمارات في تناقص منذ عام 2004 ووصلت أقل معدل لها في فترة الثورة المصرية في 2011 مما كان له تأثير كبير على الانخفاض الملحوظ في الاستثمارات الأجنبية، ويعد السبب لذلك أن في تلك الفترة أن الثورة أدت لسقوط النظام وتعطيل العمل بدستور 1971 , وكانت مصر وقتها في حالة سياسية واقتصادية مضطربة، ولكن بعد استقرار الأمور في 2014، جاءت التشريعات المصرية وعلي رأسهم قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017, في محاولة اتضح أنها ناجحة في جذب الاستثمارات الأجنبية بجعل الاستثمار مناسبًا مع إعطاء المستثمرين العديد من التسهيلات والإعفاءات، وبالفعل كان لذلك نتائج كبيرة، ويتضح ذلك فيما يلي.

(1-3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

اتسمت الأعوام من 2004 إلى 2006 بانعدام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما بدأ صافي تلك التدفقات بالزيادة في الأعوام 2006، 2007، و2008 إلى 11053 مليون دولار في 2007/2006 وازدادت إلى 13237 مليون دولار ، ولكن في الفترة من 2009 إلى 2011 امتازت الاستثمارات الأجنبية بالتناقص حتى وصلت إلى 2189 مليون دولار في عامي 2011/2010 قبل أن تعاود التزايد النسبي، ويمكن أن يفسر هذا النقصان الأحداث التي عاشتها مصر بعد أحداث الثورة التي ألغت دستور 1971 وحالة عدم الاستقرار السياسي، ومن الملاحظ أنه قد طرأت زيادة كبيرة في الاستثمارات منذ 2014 بعد استقرار الأمور ومجيء الرئيس عبد الفتاح السيسي، كما تمت ملاحظة زيادة معينة في 2015 كنتيجة لإنشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالإضافة إلى قانون الاستثمار رقم 17 في عام 2015، وتساعد أيضًا توصيات صندوق النقد في تفسير زيادة صافي تدفقات الاستثمار في 2016 حيث بلغت 7916 مليون دولار في عامي 2017/2016، واخيرا يساعد قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 بشكل ملحوظ في زيادة الاستثمارات كذلك والحفاظ على صافي الاستثمارات بدون نقصان ملحوظ. وكانت تلك التدفقات من الاستثمار منقسمة إلى تدفقات داخلة وخارجة، فكان إجمالي الداخلة 13084 في عامي 2007/2006، واتسمت بالانخفاض المتزايد حتى انخفضت إلى أقل إجمالي لها في عامي 2011/2010 إلى 9575 مليون دولار، و شهدت ارتفاعا ملحوظا خاصة منذ عامي 2015/2014، أما إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الخارجة فاتسمت بالسلبية في جميع الفترات من 2004 حتى 2017، وبلغ هذا العجز اقل مستوى في عامي 2007/2006 ويقدر بـ – مليون دولار 2031 واستمر بالزيادة حتى عامي 2014/2013 بتقدير –6774 مليون دولار ثم بدأ بالانخفاض النسبي من عامي 2015/2014 وصل فيه إلى –6542 مليون دولار ثم نقصان مستمر حتى عامي 2017/2016 حيث انخفض إلى –5433 مليون دولار تبعته زيادة طفيفة في عامي 2018/2017 وصل بها إلى 5444 مليون دولار.

جدول رقم "1"

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليون دولار) ٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠١٧/٢٠١٨

بيان	2004/2005	2005/2006	2006/2007	2007/2008	2008/2009	2009/2010	2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017	2017/2018
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	0	0	11053	13237	8113	6758	2189	3982	3753	4119	6371	6932.6	7916	7719.5
إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة			13084	17802	12836	11008	9574	11768	10274	10893	12913	12529	13349	13163
إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة			-2031	-4566	-4723	-4250	-7386	-7786	-6520	-6774	-6542	-5596	-5433	-5444
التوزيعات على القطاعات	3.9	6.1	11.04	13.2	8.1	6.8	2.2	4	3.8	4.1	12.9	12.52	13.3	0
الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها	0.9	3.3	5.2	6.4	2.3	2.7	2.23	2.1	2.4	2.3	4.3	5.1	4.68	
حصيلة بيع شركات واصول انتاجية لغير المقيمين	0.4	0.9	2.8	2.3	0.3	0.2	0.02	1.7	0.3	0.1	0.12	0.26	0	
البترول	2.5	1.8	3	4.1	5.4	3.6	-0.18	0.1	1	1.6	7.7	6.7	8.2	
تحويلات واردة لشراء عقارات في مصر بمعرفة غير مقيمين	0.1	0.1	0.04	0.4	0.1	0.3	0.13	0.1	0.1	0.1	0.78	0.46	0.42	
التوزيعات على القطاعات الاقتصادية المحققة	122.9	2026	13084	17802	12836	11108	9574	11768	10274	10893	12546	12529	13349	13163
الصناعية	13.7	1297	1055	1527	851.9	456.3	803.9	732.6	261	215.3	282.6	423.2	776.4	1316.3
الزراعية	0.072	4.4	29.5	123.3	76.3	361.6	30.4	80.7	139	25.8	2.8	0.7	21.3	13.163
الإنشائية	13.9	59	60.5	423.8	225.5	303.8	108.8	127.2	20.7	238.3	745.7	186.8	120.8	592.34
التمويلية	2.5	406.8	2315	2188	440.7	873.9	114	212.7	379.2	111.5	251.3	474.8	221.2	250.1
الخدمية	86.6	187.1	261.5	928.4	282.5	382.6	207.2	465.1	274.4	155.1	222.9	273.5	530.3	381.73
السياحية	2.4	69.6	429.1	193.7	121.7	246.9	158	41.7	20.9	13	6.9	33.9	50.7	39.489
الاتصالات وتكنولوجيا	3.7	2.6	1924	18.5	727.3	62.8	7	1391	21.1	2	2.2	58	38.8	447.55
عقاري			39	394.9	138.4	305.3	134	86.2	44.2	149.4	776.2	459.4	420.1	355.4
البترول			4905	8098	9667	7577	7015	7101	7266	7815	7332	6710.7	8174.6	8858.8
غير موزع			2067	3907	305.2	537.5	996.4	1530	1847	2168	2923	3907.7	2994.9	908.25
الإجمالي														

[1] .د. فادية عبد السلام , واخرون (2019) "منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر"، سلسله قضايا التنميه والتخطيط رقم (306) معهد التخطيط القومي، ص164 (تقارير البنك المركزى المصري)

وفيما يخص توزيع تلك الاستثمارات على القطاعات في الاقتصاد المصري، فكان تركيز الاستثمارات على مجال البترول هو الأكبر حيث بلغ 3000 مليون دولار في عامي 2007/2006 وزاد إلى 4100 مليون في 2008/2007 و 5400 في عامي 2009/2008، ثم تميز بالنقصان المستمر خاصةً في عامي 2011/2010 و 2013/2012، إلا أنه عاود الزيادة حتى وصل في عامي 2015/2014 إلى 7700 مليون دولار وفي 2017/2016 إلى 8200 مليون دولار. وفيما يخص الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها، فاتسم بالزيادة في الفترتين 2006/2005 و 2007/2006 وتقدر ب 5200 و 6400

مليون دولار بالترتيب، ثم بدأت بالنقصان حتى وصلت إلى 2100 مليون دولار في عامي 2012/2011 ثم بدأت بالزيادة التدريجية في الفترتين التاليتين، وبالزيادة الملحوظة في الفترتين 2015/2014 و 2016/2015 وتقدر ب 4300 و 5100 مليون دولار بالترتيب، وتشابه الأمر فيم يخص حصيلة بيع الشركات والأصول الإنتاجية لغير المقيمين، حيث اتسمت بالنقصان في الفترات 2007/2006 و 2008/2007 و 2009/2008 و 2010/2009 تقدر بـ2800 ، 2300، 300، 200 مليون دولار، حتى وصلت لأقل معدل في عامي 2012/2011 وهو 2 مليون دولار، ولكنها زادت في 2012/2011 فكانت 1700 مليون دولار وواصلت النقصان في الفترتين 2013/2012 و 2014/2013 حتى وصلت إلى 100 مليون دولار ولكنها واصلت الزيادة في الفترتين التاليتين فوصلت إلى 260 مليون دولار في 2016/2015. وأخيرًا، فيما يخص التحويلات الواردة لشراء عقارات في مصر بمعرفة غير مقيمين، فكانت على نفس الوتيرة قبيل فترة 2011/2010 التي وصلت فيها إلى 130 مليون دولار، ولكنها تميزت بزادة ملحوظة في الفترة 2015/2014 حيث وصلت إلى 780 مليون دولار.

(2-3) تطور عدد الشركات التي تم تأسيسها وفق حوافز الاستثمار.

أما فيما يخص عدد الشركات ورؤوس الأموال للشركات المؤسسة جديدا والشركات التي قامت بالتوسع من خلال زيادة رأس المال، ونجد أن أعداد المستثمرين الفعليين الذين استجابوا لجهود تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

في الفترة من 2017/7/1 حتى 2018/6/30 بلغ إجمالي عدد الشركات التي تم تأسيسها بمساهمات أجنبية وعربية 3353 شركة بإجمالي رأس مال مصدر بلغ 377.3 مليون دولار، في حين بلغ عدد الشركات التي تم تأسيسها في الفترة من 2018/7/1 حتى 2019/3/31 بمساهمات أجنبية وعربية 2992 شركة بإجمالي رأس مال مصدر 416 مليون دولار.

ويوضح الجدول التالي إجمالي أعداد تلك الشركات موزعة وفق الأنشطة الاقتصادية.

جدول رقم "2" عدد الشركات ورؤوس الأموال للتأسيسات الجديدة

خلال الفترة من 2018/07/01 إلى 2019/03/31

مليون دولار

السنة المالية	2017/2018		2018/2019	
القطاع	عدد الشركات	رأس المال المصدر	عدد الشركات	رأس المال المصدر
زراعي	140	24.1	94	27.9
اتصالات وتكنولوجيا المعلومات	252	9.2	196	26.3
إنشائي	420	80.1	360	66.9
تمويلي	10	4.7[1]	2	0.0
صناعي	1018	168.9	735	150.2
خدمي	1423	83.0	1527	120.9
سياحي	90	7.1	78	23.8
إجمالي	**3353**	**377.3**	**2992**	**416.0**

توصيات لجنه الشئون الاقتصادية على موازنه البرامج والاداء للعام المالي 2020-2021 (مطبعه مجلس النواب توصيات اللجان الفرعية , القاهرة : ص 4)

بلغ إجمالي عدد الشركات الأجنبية والعربية التي قامت بالتوسع من خلال زيادة رأس المال في الفترة من 2017/7/1 حتى 2018/6/30 عدد 477 شركة بإجمالي رأس مال مصدر يقدر 2256 مليون دولار، في حين بلغ عدد الشركات الأجنبية والعربية التي قامت بالتوسع من خلال زيادة رأس المال في الفترة من 2018/7/1 حتى 2019/3/31 عدد 357 شركة بإجمالي رأس مال مصدر 914 مليون دولار، وتجدون في الجدول التالي بيان بإجمالي أعداد تلك الشركات موزعة وفق الأنشطة الاقتصادية.

جدول رقم "3"

عدد الشركات التي قامت بالتوسع من خلال زيادة رأس المال

خلال الفترة من 2018/07/01 إلى 2019/03/31

مليون دولار

السنة المالية	2017/2018		2018/2019	
القطاع	عدد الشركات	رأس المال المصدر	عدد الشركات	رأس المال المصدر
زراعي	16	34.7	10	12.4
اتصالات وتكنولوجيا المعلومات	17	868.6	12	3.7
إنشائي	35	310.9	35	120.9
تمويلي	15	219.7	15	267.5
صناعي	170	574.0	141	299.4
خدمي	199	210.2	127	163.9
سياحي	25	37.8	17	46.3
إجمالي	**477**	**2,256.0**	**357**	**914.0**

توصيات لجنه الشئون الاقتصادية 2020على موازنه البرامج والاداء للعام المالي 2020-2021 (القاهرة : مطبعه مجلس النواب توصيات اللجان الفرعية , ص 5)

وعلي الرغم من عدم توافر بيانات موثقة بعد سنة 2019 ولكن من المتوقع هبوط في معدلات الاستثمارات بسبب جائحة كورونا(COVID– 19) التي أتت لتقضي علي الاستثمارات في جميع دول العالم مما أدى إلي هبوط وانتكاسات وندوب اقتصادية لدي دول القمة فكيف يكون تأثيرها علي دول ذات اقتصاد نامي؟

القسم الرابع: تهيئة المناخ القانوني لتحفيز تدفق الاستثمارات وفقاً للإطار الدستوري.

يتناول هذا القسم أبرز القوانين المقترح تعديلها أو إصدارها في هذا الشأن وذلك على النحو التالي:

(4-1)القوانين المقترح استحداثها أو تعديلها لتحفيز تدفق الاستثمارات في مصر.

أولاً: تعديل قانون الاستثمار رقم (72) لسنة 2017 بما يتوافق مع قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية الصادر بالقانون رقم 15 لسنة 2017.

تعديل الفقرة الثانية من المادة (4) لتصبح على النحو التالي: «ولا يجوز نزع ملكية أموال المشروعات الاستثمارية إلا للمنفعة العامة وبمقابل تعويض عادل بدفع مقدما دون تأخير وآلا يقل قيمته عن القيمة الاقتصادية العادلة للمال المنزوع ملكيته في يوم دفع التعويض ...، ويحق للمستثمر اللجوء للمحكمة المختصة بشأن قيمة التعويض».

زيادة مدة الإعفاء من ضريبة الدفعة ورسوم التوثيق والشهر الواردة في الفقرة الأولى من المادة (10) إلى 7 سنوات بدلا من خمس سنوات.

الإعفاء من ضريبة الأرباح لمدة ثلاث سنوات.

حق المستثمر في الإعفاء الجمركي للسيارات التي يستخدمها.

ثانيًا: قانون تنظيم لإعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2018.

لقد صدر القانون رقم (11) لسنة 2018 لوضع نظام للإفلاس قانون مستقل لتحقيق مصلحة الدائنين والمدنيين، والمحافظة على كيان الشركات والمصانع وخاصة التي تعمل في مجال الاستمرار، ثم تم إجراء تعديل عام 2021 وذلك لحماية المدين حسن النية سيء الحظ لإحالته من عثرته.

واقترح إجراء بعض التعديلات بما يتيح للدولة أو الجهات أو الهيئات التابعة لها، إدارة المنشأة أو الشركة أو المصنع الخاضع لقانون الاستثمار قالته من عثرته وأن تضخ الأموال اللازمة لذلك والتي تضمن نجاح المشروع والمنافسة في السوق، على أن تقوم الدولة بسداد ديون الدائنين من الأرباح وكذلك حصولها على أرباح الأموال التي قامت بضخها في المشروع بسعر فائدة البنك المركزي المغلقة، وبعد أن يستوفي الدائنين حقوقهم واستيفائها لحقوقها تقوم بتسليم المنشأة أو المشروع للمدين جاهزًا للمنافسة داخل السوق، وهذا المقترح يحافظ على الاستثمار داخل مصر وكذلك حقوق كلا من الدولة والمدين والدائن.

ومن الممكن الاستفادة بمؤسسات التمويل وغيرها من الكيانات المرخص لها لتقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية للمشروعات المتعثرة.

ثالثًا: تعديل القانون رقم (20) لسنة 2008 بشأن المحاكم الاقتصادية.

بداية تختص المحاكم الاقتصادية بمنازعات الاستثمار، واقترح إجراء تعديل على هذا القانون بتخصيص دوائر مستقلة داخل المحاكم الاقتصادية ذات طبيعة خاصة لنظر منازعات الاستثمارات، والبعد عن الدوائر والمحاكم التي تتسم بالمماطلة وبطء التقاضي، بما يمكنها من العمل دون التقييد بمواعيد العمل الرسمية أو العطلات الأسبوعية، ويحق لها عقد جلساتها في فترات مسائية بإجراءات مستقلة وينطبق ذلك أيضًا على الجهات المعادلة لها كالخبراء، على أن يتبع في ذلك تيسير إجراء التقاضي في كل ما تقوم بها من أعمال.

رابعًا: ضرورة إصدار قانون جديد للسجل العيني:

وفقًا للمستجدات الراهنة والتحول الرقمي بما يضمن سرية التسجيل في فترة وجيزة لا تتجاوز أسبوع واحد من تاريخ تقديم طلب التسجيل، وذلك من خلال مشاركة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ومصلحة الضرائب العقارية ووحدات الإدارة المحلية والشهر العقاري وغيرها من الجهات ذات الصلة بمساعدة مأموريات السجل العيني المختصة مع إمدادها بالبيانات اللازمة في هذا الشأن عن طريق التحول الرقمي كما سبق وأن ذكرنا، وبأن يكون للسجل العيني قوة إثبات بصمة البيانات المثبتة به، على آلا يجوز إجراء تغيير في أي من البيانات الواردة في السجل العيني إلا بمقتضى محرر موثق صادر ممن يملك التصرف في الحقوق الثابتة في السجل أو بمقتضى حكم بات ضد من قيد الحق باسمه.

بالإضافة إلى ضرورة إلزام ملاك الوحدات العقارية بأخطار أمين السجل بكل تغيير يتناول الوحدة العقارية بسبب إضافة حيان أو إنشاء أو حدوث تفاصيل هادفة أو تعديلها أو إزالتها على أن يرفق بالإخطار إقرار موثق يتضمن التغيرات على أن تعدل بيانات السجل العيني تبعا لها وذلك دون اقتضاء أي رسوم وكذلك إلزام الجهات القائمة على أعمال التنظيم ووحدات الإدارة المحلية وأجهزة المدن الجديدة بأن تخطر مكاتب السجل العيني المختصة في أول كل شهر برخص البناء والهدم الصادرة لذوي الشأن وبقرارات التقسيم والدمج، وأن توافي مكاتب السجل العيني المختصة بالتقسيمات الإدارية لوحدات الإدارة المحلية وحدودها وأية تعديلات تطرأ عليها، وكذلك إلزام الجهات المختصة بأن تقدم للسجل العيني ما يطلبه أو يوجب القانون تقديمه من البيانات والأوراق المغلقة بإجراءات القيد.

خامسًا: تعديل القانون رقم (159) لسنة 1981 بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد.

وذلك بوضع سقف زمني محدد لتأسيس تلك الشركات أو تعديلات أو الانسحاب منها أو زيادة رأسمالها أو أي تعديل بشأنها بما يتيح تحقيق أكبر مرونة عملية لتأسيس تلك الشركات والذي سيساهم في تيسير إجراءات تأسيسها بما يضمن القضاء على الروتين الذي يقد أحد أهم المعوقات الإدارية للاستثمار في مصر.

سادسًا: تعديل القانون رقم (70) لسنة 1964 بشأن رسوم التوثيق والشهر.

وذلك من خلال إشهار المنشآت والمشاريع الاستثمارية من رسوم الشهر والتوثيق.

سابعًا: تعديل قانون رقم (182) لسنة 2018 بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة.

وذلك بأن يكون تخصيص المشاريع الاستثمارية بالأمر المباشر منعا للتعقيدات وبما يحق دعم الاقتصاد القومي أخذاً من الاعتبار أهمية المشروع وعوائده على الاقتصاد المصري.

ثامنًا: تعديل قانون الحجز الإداري رقم 308 لسنة 1955.

وذلك بما يضمن استيداء حقوق الدولة بإجراءات قانونية مبسطة يفيد بعيدا عن مجرد الاستيلاء، ومن خلال أحكام بأنه في هذا الشأن.

تاسعًا: إصدار قانون الوساطة لتسوية المنازعات المدنية والتجارية.

وذلك بعد الثورة غير المسبوقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي سرعة تدفق المعلومات وما تتيحه الشركات الإلكترونية من ترتيب علاقات وإبرام عقود من خلالها، وإيجاد منهجية جديدة لفض المنازعات المدنية والتجارية بعيدا عن المحاكم تتقسم بالسرعة والسرية وتحقيق مكاسب مشتركة لطرف النزاع.

عاشرا: اقتراح بمشروع قانون التحول الرقمي

وفي نهاية البحث اقترح ضرورة إصدار قانون مستقل للتحول الرقمي والذي يعد في منتهى الأهمية لجذب المستثمرين وخطوة جيدة في مسيرة إصلاح المناخ الاستثماري، إذ أنه يعد من أهم القوانين المحفزة والمشجعة للاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية ويعطي رسالة طمأنة للمستثمر الأجنبي والمحلي على السواء، مواكبا التطور الاقتصادي وإزالة كافة المعوقات المؤثرة على كفاءة الأداء الاقتصادي للدولة وملخصة لشبكة معلومات الهيئة العامة للاستثمار فمجرد إدخال الرقم القومي للمستثمر والمشروع الاستثماري يتيح له حق الدخول على كافة ما يتعلق بذلك من ضرائب ورسوم وشهر عقاري وتوثيق وكهرباء وغاز ومياه وسجل عيني والتنمية الملكية وأجهزة المدن وبالتالي يستطيع المستثمر من خلال هذا النظام إنهاء كافة الموافقات من مكتب واحد.

10) أبرز نتائج البحث

للإجابة عن تساؤلات الدراسة، ومن خلال العرض تبين الآتي:

– أن هناك علاقة وثيقة بين الإطار التشريعي وجذب الاستثمارات الأجنبية لمصر، حيث إن التشريع هو العامل الأبرز والرئيسي في جذب الاستثمارات، كما أن الدستور المصري قد وضع الإطار العام للاستثمار في مصر، وكانت النواة الأولى تتمثل في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 9 لسنة 1997 لجذب الاستثمارات من خلال بعض الحوافز لكنها لم تصل لمرحلة الجذب الفاعلة للاستثمار.

– يتبين لنا أن قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017م قد أضاف للسياسة التشريعية في مصر العديد من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية والعالمية، والتي من المأمول أن تساهم حزمة الحوافز التي تم النص عليها في ذلك القانون جذب المزيد من الاستثمارات ذات الميزانيات الضخمة.

– أصبحت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة هي الجهة المخولة قانوناً لإجراء كل المعاملات المتعلقة بالاستثمار.

– إن قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 كان القانون الأفضل والفاعل في جذب الاستثمارات خاصة الأجنبية من خلال العديد من الضمانات ومنح حوافز للمستثمرين والقضاء علي البيروقراطية والتي تضمن للمستثمر الأمن والأمان وكان من ابرز الضمانات التي تضمنها

– تتمتع جميع المشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون بالحوافز العامة , وذلك فيما عدا المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة.

– تم وضع العديد من الآليات التي تضمن عدم تأميم ممتلكات المستثمرين، وعدم تنفيز القرارات الاستثمارية التي تنطوي على تمييز التعسفية، أو التي يمكن أن تتعرض لإساءة استخدام السلطة. ويتم حماية المستثمرين عن طريق لجان وزارية لفض منازعات الاستثمار، والتي يتم عقدها مرتين في الشهر، بعد أن كان يتم عقدها مرة واحدة كل 60 يوم.

– وضع أساس تشريعي قوي لتنمية ونمو قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة عن طرق تعزيز الشمول المالي.

– حل نزاعات الاستثمار، والإصلاحات الإجرائية التي تساهم في القضاء على الروتين والإجراءات الحكومية. وذلك من أجل تحقيق تكافؤ الفرص والشفافية.

– إن قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017م جاء بمجموعة من التغييرات التي جاءت في صالح كلاً من المستثمر، والدولة في آن واحد كما أن قانون الاستثمار الحالي قد سهل على المستثمرين الأجانب الإجراءات الطويلة التي كانت تستمر لعامان، وتعدد الجهات المسئولة عن إصدار التراخيص، ولكن في القانون الجديد ، يذهب المستثمر إلى هيئة التنمية الصناعية فقط ويقوم باستخراج كل التصاريح المطلوبة. ويمنح ثلاثة أسابيع فقط لاستخراج كافة التصاريح.

– تم إجراء تعديلات علي العديد من القوانين المرتبطة ارتباطا وثيقا بالاستثمار كأحد حوافز الاستثمار والتيسير علي المستثمرين وكان من أبرزها: قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2018.

قانون رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992.

قانون 207 لسنة 2020 بإصدار قانون الجمارك.

قانون رقم 120 لسنة2008 بإصدار قانون بإنشاء المحاكم الاقتصادية.

قانون رقم 182 لسنة 2018 بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة

11) التوصيات:

- توصي الدراسة بالعمل على الانتهاء والتوسع في المناطق الصناعية باعتبارها من أهم الأدوات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر،
- بالإضافة إلى الانتهاء من البنية الأساسية وكافة المرافق الخدمية وشبكات الطرق الخاصة بتلك المناطق.
- العمل على تعزيز الأوضاع السياسية والاقتصادية وتطوير النظام الإداري والحوكمة باعتبارها من محددات جذب الاستثمار.
- وتوفير قاعدة بيانات موثقة عن الفرص الاستثمارية يتم تحديثها بصورة دورية وتتضمن جميع المؤشرات الاقتصادية ومعدلات الاستثمار والقوانين المتعلقة بالمستثمرين.
- وكذلك نقل تجارب الدول الأخرى في جذب الاستثمار من خلال إبرام اتفاقات للتعاون مع هيئات الاستثمار في المحيطين الإقليمي والدولي، واستمرار عقد المؤتمرات بمشاركة تلك الهيئات على غرار المؤتمر الذي عقد في يونيو 2021 بشرم الشيخ لرؤساء هيئات الاستثمار بالدول الأفريقية.

كما توصي الدراسة بوضع إطار مقترح لتطوير أبرز القوانين المحفزة للاستثمار في مصر، ومنها:

- تعديل قانون الاستثمار رقم (72) لسنة 2017 .
- قانون تنظيم لإعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2018.
- تعديل القانون رقم (20) لسنة 2008 بشأن المحاكم الاقتصادية.
- ضرورة إصدار قانون جديد للسجل العيني:
- تعديل القانون رقم (159) لسنة 1981 بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد.
- تعديل القانون رقم (70) لسنة 1964 بشأن رسوم التوثيق والشهر.
- تعديل قانون رقم (182) لسنة 2018 بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة.
- تعديل قانون الحجز الإداري رقم 308 لسنة 1955.
- إصدار قانون الوساطة لتسوية المنازعات المدنية والتجارية.
- اقتراح بمشروع قانون التحول الرقمي.

خاتمة

من الصعب تحديد النموذج الأمثل لتحديد قرارات الاستثمار، لأنّ ذلك يتطلب درجة عالية من التحفظ والحذر لتجنب الوقوع في خطأ التعميم، وكذا تعدد المتغيرات المؤثرة على قرار الاستثمار الأجنبي، سواء المتعلقة بالشركة متعددة الجنسيات أو بالدولة الأم أو بالدولة المضيفة ، وصعوبة تطبيق كل ما هو نظري في الواقع (الجانب التطبيقي).

إن أي محاولة لاقتراح مدخل معين لتحليل محددات ودوافع الاستثمارات الأجنبية تتصف إمّا بعدم الشمول أو عدم القابلية للقياس أو التطبيق العملي.

ويمكن على سبيل الاختصار أن نقول أن محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي تتمثل في محصلة إسهامات نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر مجتمعة، في ما يلي:

العوامل المرتبطة بعدم كمال السوق في الدول النامية.

رغبة الشركات المتعددة الجنسيات في التغلب على القيود المرتبطة بالتجارة.

رغبة الشركات المتعددة الجنسيات في غزو أحد أسواق الدول المضيفة.

وفي نهاية البحث من المقترح أن يتم إصدار قانون مستقل للتحول الرقمي والذي يعد في منتهى الأهمية لجذب المستثمرين وخطوة جيدة في مسيرة إصلاح المناخ الاستثماري، إذ أنه يعد من أهم القوانين المحفزة والمشجعة للاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية ويعطي رسالة طمأنة للمستثمر الأجنبي والمحلي على السواء، مواكبا التطور الاقتصادي وإزالة كافة المعوقات المؤثرة على كفاءة الأداء الاقتصادي للدولة وملخصة لشبكة معلومات الهيئة العامة للاستثمار فمجرد إدخال الرقم القومي للمستثمر والمشروع الاستثماري يتيح له حق الدخول على كافة ما يتعلق بذلك من ضرائب ورسوم وشهر عقاري وتوثيق وكهرباء وغاز ومياه وسجل عيني والتنمية الملكية وأجهزة المدن وبالتالي يستطيع المستثمر من خلال هذا النظام إنهاء كافة الموافقات من مكتب واحد.

12) المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. د. فادية عبد السلام , واخرون (2019) "منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر"، سلسله قضايا التنميه والتخطيط رقم (306) معهد التخطيط القومي، ص. 44-47.
2. ايناس فهمى حسين: (2018) اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر, المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية , الجلد 5 , العدد 2 .
3. حسان خضر، عيسى محمد الغزالي:(2004) الاستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف وقضايا، (الكويت، المعهد العربي للتخطيط بالكويت).
4. خالد عبد الحميد، حسانين عبد الحميد: (2017) قياس اثر الاستثمار الاجنبى المباشر على النمو الاقتصادي (1990 – 2015)، في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (مصر، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، العدد1،).
5. د. إبراهيم شحاتة: (1971) معاملة الاستثمارات الأجنبية في مصر، ، دار النهضة العربية.
6. د. أحمد رجب عبد الخالق(2020) تطور التشريع الاستثماري في مصر وأثره في جذب الاستثمار المباشر، **في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، (القاهرة: مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 74، ديسمبر 2020)
7. د. إكرام احمد السيد عبد الرحمن:(2019)دراسة تحليليه لتأثير الاقتصاد الإصلاح في جذب الاستثمار الاجنبى المباشر إلى قطاع الزراعة المصري، (الجيزة: معهد البحوث الاقتصادية الزراعية، مركز البحوث الزراعية).
8. د. حسين محمد مصلح محمد: **(2012)التطور التشريعي للاستثمار في مصر وأثره على جذب الاستثمار**، (طنطا: جامعة طنطا)
9. د. رمضان صديق, (2002) (الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار، (القاهرة: دار النهضة العربية،)
10. د. رضا عبد السلام: (2017) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، (القاهرة: مكتبة الكتب العربية)
11. د. عماري عمار:(2011) (**نظريات الاستثمار الأجنبي**، (الجزائر: جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)
12. د. صلاح زين الدين: (2015) دور القانون في تحسين مناخ الاستثمار في مصر لجذب الاستثمارات الألمانية المباشرة (29 – 30)، (طنطا، كلية الحقوق).
13. د. محمد عبد العزيز عجمية: (2006) التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، (الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية)
14. د. معاوية احمد حسين:(2014) الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، (السعودية: جامعة ظفار، كلية التجارة وادراة الأعمال).
15. ساهرة حسين زين الثعلبي، وسكنه جهيه فرج الثعلبي: (2015)**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة (1989-2013)**، (البصرة: مركز دراسات البصرة والخليج العربي).
16. أحمد رجب عبد الخالق: (2020) تطور التشريع الاستثماري في مصر وأثره في جذب الاستثمار المباشر. (مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 24)
17. تهاني عنيزان صالح الرشيدي: (2015) الضمانات القانونية للاستثمارات الأجنبية في دول مجلس التعاون لدول الخليج "دراسة مقارنة مع القانون المصري"، (رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة).

18. الدستور المصري 2014
19. قانون230 لسنة 1989 بإصدار قانون الاستثمار , وتعديلاته.
20. قانون رقم8لسنة 1997 بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار, وتعديلاته
21. قانون الاستثمار الأجنبي رقم 72 لسنة2017م، مصر، 2017م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Agosin, Manuel R., and Roberto Machado. "Foreign investment in developing countries: does it crowd in domestic investment?." Oxford Development Studies 33, no. 2 (2005): 149-162.
2. Blomström, Magnus. "Foreign investment and productive efficiency: the case of Mexico." The Journal of Industrial Economics (1986): 97-110.
3. Djankov, Simeon, and Bernard Hoekman. "Foreign investment and productivity growth in Czech enterprises." The World Bank Economic Review 14, no. 1 (2000): 49-64.
4. Forte, Rosa, and Rui Moura. "The effects of foreign direct investment on the host country's economic growth: theory and empirical evidence." The Singapore Economic Review 58, no. 03 (2013): 1350017.
5. Maryse Louis, and others: **Foreign Direct Investment in Egypt, Investment Strategies in Emerging Markets,**
6. Mold, Andrew. "Foreign Direct Investment for Development: Maximising Benefits, Minimising Costs." (2003): 580-582.
7. Rahmonov, Toshmurza, Xaliknazar Kurbanbayevich Kalimbetov, Zina Akilbekovna Baymuratova, and Baxitjan Abdulgaziyevich Sarsenbayev. "Foreign Direct Investment: Importance For The Development Of The Country's Economy." Solid State Technology 63, no. 6 (2020): 9804-9812.
8. UNCTAD: **Investment Policy Review in Egypt**, 2019